Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 53-82
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

External shocks and their impact on economic development in Iraq for the period (1990-2020): analytical study(*)

Prof. Dr. Kamel Helali(1), Assist lecherer. Anmar Ali Nabaa(2)
University of Safx, Faculty of Economics and Mangement
(1) anmarali580@gmail.com, (2) Kamal.helali@fsegs.usf.tn

Key words:
Inflation, oil prices, exports

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***22 Jan. 2024***
Accepted	***03 Feb. 2024***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Assist lecherer. Anmar Ali Nabaa
University of Safx
Faculty of Economics and Mangement

Abstract:
The Iraqi economy is considered a rentier economy, despite the dominance of the oil sector over the total value of the gross domestic product, and it continued to suffer from structural imbalances due to the weakness of the policies and programs that were implemented during the research period. The Iraqi economy has faced many external and internal shocks, the effects of which were reflected in the sectors of the national economy through the value of exports and imports, as they affect the overall variables and have economic and social effects that led to a reduction in development rates in the country, represented by a decrease in the gross domestic product, public expenditures, revenues, and an increase in the rates of development. Unemployment in the case of adverse shocks, and the opposite occurs in the case of favorable shocks, which must be taken advantage of to develop the sectors of the national economy in a balanced way so that they have the ability to confront adverse shocks.

The research aims to analyze the impact of external shocks on economic development and use methods through which external shocks can be addressed or their effects reduced. The research concluded that the oil price shock, exports, and inflation have an impact on the overall variables represented by (Gross Domestic Product, public expenditures, unemployment, economic openness), as the percentage of oil's contribution to output reached (42.6%), public expenditures reached (13.2%), and the rate of contribution reached (42.6%). Compound growth of exports (18%), economic openness (56.8%), inflation (2.8%) and unemployment (1.3%) during the research period

(*)The research is extracted from a doctoral dissertation of the Second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 53-82
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

الصدمات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2020 (دراسة تحليلية)(*)

أ.د. كمال الهلالي
جامعة صفاقس
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس
Kamel.helali@fsegs.usf.tn

م.م انمار علي نبع
جامعة صفاقس
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس
anmarali580@gmail.com

المستخلص

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية رغم هيمنة القطاع النفطي على مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي وظل يعاني من اختلالات هيكلية بسبب ضعف السياسات والبرامج التي طبقت خلال فترة البحث. وقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الخارجية والداخلية والتي انعكست اثارها على قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال قيمة الصادرات والاستيرادات كونها تؤثر على المتغيرات الكلية ولها اثار اقتصادية واجتماعية أدت إلى خفض معدلات التنمية في البلد المتمثلة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الإيرادات، وزيادة معدلات البطالة في حالة الصدمات المناوئة ويحدث العكس في حالة الصدمات المواتية والتي يجب الاستفادة منها لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل متوازن لتكون لها القدرة على مواجهة الصدمات المناوئة.

ويهدف البحث إلى تحليل أثر الصدمات الخارجية على التنمية الاقتصادية واستخدام الطرق التي يمكن من خلالها معالجة الصدمات الخارجية أو التقليل من اثارها. وقد استنتج البحث أن صدمة أسعار النفط، الصادرات والتضخم لها أثر على المتغيرات الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، البطالة، الانفتاح الاقتصادي) إذ بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج (42.6%) وبلغت النفقات العامة (13.2%) وبلغ معدل النمو المركب للصادرات (18%) والانفتاح الاقتصادي بلغ (56.8%) والتضخم (2.8%) والبطالة (1.3%) خلال مدة البحث.

الكلمات المفتاحية: التضخم، أسعار النفط، الصادرات.

المقدمة:

أدت التغيرات في القرن الماضي الى احداث شملت عدة جوانب منها سياسية اقتصادية واجتماعية نتج عنها صراعات وحروب بين الدول اثرت على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية وكان للاقتصاد العراقي نصيباً من هذه التطورات بسبب تعرضه لصدمات اقتصادية خارجية وداخلية، وقد أدت السياسة المالية دوراً مهماً في معالجة الصدمات الخارجية على عكس السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي العراقي والتي فشلت في معالجة هذه الصدمات بسبب اعتمادها على ثبات سعر الصرف خلال المدة (1990-2003) وتبعيتها للسياسة المالية اما المدة (2020- 2004) اذ سادت فلسفة اقتصاد السوق الى جانب عدم وجود رؤية واضحة لمعالمها ودخول الاقتصاد العراقي في حلقة مفرغة من الازمات بسبب تخلف البنى التحتية الاساسية وفشل الاعمار وحصول توزيع غير عادل للاستثمارات على القطاعات الاقتصادية اذ توجهت صوب القاعدة الخدمية بحثاً عن الارباح وخلال هذه المدة عملت السياسة النقدية الى جانب السياسة المالية على تقليل اثار الصدمات الخارجية فضلا عن امتصاص جزئا منها مثل صدمة (انخفاض اسعار النفط

(*)البحث مستل من اطروحة دكتوراه للباحث الثاني.

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

عامي 2009 و 2015) وقد تناول البحث بيان مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمات الخارجية (المناوئة والمواتية) كونه اقتصادا مفتوحا من خلال اختبار رد فعل المتغيرات الكلية للصدمات الخارجية.

مشكلة البحث:

أدت ريعية الاقتصاد العراقي وعدم قدرة الدولة على تنوع مصادر الدخل ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فضلاً عن الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية التي مر بها البلد جعلته عرضة للصدمات الخارجية لذا يجب بيان هذه المشكلة وكيفية التعامل معها واتخاذ التدابير الاقتصادية للحد من اثارها السلبية ووضع الحلول المناسبة لها.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل أثر الصدمات الخارجية على التنمية الاقتصادية في العراق عن طريق استخدام الوسائل التي يمكن من خلالها معالجة الصدمات الخارجية والتقليل من اثارها من خلال رسم سياسة بديلة تهدف الى معالجة هذه الصدمات والتنبؤ بها مستقبلا.

فرضية البحث:

انطلق البحث من الفرضيات الاتية:

1. للصدمات الخارجية أثارا على التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة (1990-2020)
2. ادت الصدمات الاقتصادية الخارجية الناتجة عن التقلبات في (أسعار النفط، الصادرات والتضخم) أثاراً مواتيه او مناوئة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، معدل البطالة، الانفتاح الاقتصادي) خلال المدة (1990-2020).

أهمية البحث:

للصدمات الخارجية اثاراً مباشرة على التنمية الاقتصادية في العراق وتكمن هذا الاهمية كونها تغطي مده زمنية شهدها الاقتصاد العراقي والتي تضمنت العديد من الصدمات المناوئة والمواتية لاعتماده على الصادرات النفطية وعلى واضعي السياسة الاقتصادية الكلية الاستفادة من الصدمات المواتية في تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن لتكون لها القدرة على مواجبة الصدمات المناوئة التي تحدث لاحقاً من خلال دراسة اثر هذه المتغيرات على النشاط الاقتصادي والوصول الى نتائج ممكن الاستفادة منها من قبل المختصين في الشأن الاقتصادي.

منهجية البحث:

لتحديد مشكلة البحث واختبار فرضياته اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في إطار النظريات الاقتصادية لتحليل الصدمات الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في العراق.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية الاقتصاد العراقي انموذجا.
2. الحدود الزمنية للمدة (1990-2020) وهي تمثل مدتين المدة الأولى (1990 -2003) والتي تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالحروب والحصار

والعقوبات الدولية وتمثل المدة الثانية (2004-2020) والمتمثلة بالاحتلال الغاشم للعراق والتغير بالفلسفة الاقتصادية والمتمثلة باقتصاد السوق.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى محورين، تضمن **المحور الأول:** الادبيات النظرية للتنمية الاقتصادية والصدمات الخارجية في حين تضمن **المحور الثاني:** تحليل الصدمات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2020)، فضلاً عن اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية والصدمات الخارجية

اولاً: التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية

التنمية عملية تحدث من خلالها تغيرات شاملة ومتواصلة مصحوبة بزيادة في متوسط دخل الفرد ورفع مستوى الدخل ونوعية الحياة للأفراد وتغير في هيكل الانتاج للسلع والخدمات. **فالنمو** يعمل على زيادة الإنتاج والخدمات في فتره زمنية او ما يعبر عنه بانه تغيرات قابلة للقياس المباشر بمقاييس كمية. اما **التنمية** تعني تغيرات كمية اي تحولات في الأنظمة والهياكل التي ترافق معدلات النمو المتحققة اي تغير شامل لكل جوانب الحياة دون تحديد زمني.

1. مفهوم التنمية

التنمية لغةً من النماء وهو الزيادة والكثرة وتنميه الشيء تعني احداث النماء فيه **(ابن منظور،406:1970).** التنمية اصطلاحا: - اختلف الاقتصاديين حول هذا المفهوم وينقسم الفكر الاقتصادي الى تيارين هما **(عجميه، 82:1983)**

وقد عرفت **التنمية** بانها جهد مبذول للارتفاع بالدخل الحقيقي للأفراد من خلال استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة استخداماً أفضل لرفع مستوى الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان **(مصطفى وعبد الرحمن،12:2014)**

ومما تقدم يمكن القول ان التنمية: هي اجراءات وسياسات وتدابير لتغير هيكل الانتاج القومي وتحقيق نمو اقتصادي سريع بمعدل أكبر من نمو السكان وهذا يعني رفع المستوى المعاشي للأفراد من خلال استغلال الموارد والطاقات أفضل استغلال وتنويع الانتاج بشكل يتلاءم والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

2. عوامل تطور التنمية الاقتصادية

تقسم هذه العوامل الى عوامل ذاتية وموضوعية.

أ. العوامل الذاتية:

وتتضمن امكانية تغيير انماط الحياة السائدة وتوفير وحدات قادره على التعاون مع الأجهزة الحكومية لتحقيق التقدم والنمو وكذلك تحفيز الافراد للمشاركة في عملية التنمية اي التضحية بالذات والقيام بواجباتهم الهادفة الى تنمية الاقتصاد **(القريشي، 18:2017).**

ب. عوامل موضوعية:

وتتضمن ما يأتي **(قزاتي، 34:2013)**

- ان تكون برامج التنمية متلائمة مع حاجات المجتمع
- خلق توازن في المجالات الوظيفية وزيادة فعالية مشاركة الافراد
- الايمان بدور القيادات الشعبية والتي ربما يكون لها دور فاعل يفوق القيادات المهنية
- التركيز على مشاركة الشباب في برامج التنمية الوطنية

3. مجالات التنمية (القريشي، 2017: 20):

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

- **المجال الاقتصادي:** اي زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الاستخدام واستغلال الموارد وتحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة الانتاج
- **المجال الاجتماعي:** احداث التغيير الحضاري في التفكير والعمل والحياة عبر زيادة وعي الناس من اجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية
- **المجال السياسي:** وتعني المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعه من الوسائل، الأحزاب، الجمعيات، النقابات أي تطور علاقة الدولة مع المجتمع

4. اهداف التنمية الاقتصادية:

لا يمكن النظر لأهداف التنمية على انها وسيلة لتحقيق غايات وانما تهدف الى رفع المستوى المعاشي للسكان وتوفير حياه كريمة لهم ولاختلاف ظروف كل بلد من البلدان لابد من التركيز على بعض الاهداف الأساسية التي يجب ان تتضمنها خطه التنمية الاقتصادية ومن اهم هذه الاهداف هي **(قزاتي، 35:2013)**

أ. **زيادة الدخل القومي:** يعد الدخل القومي من اهداف التنمية الأساسية ويقصد به الدخل الحقيقي لا النقدي المتمثل بالسلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال مده زمنيه وان زيادة الدخل في اي بلد تحكمه عوامل معينه كمعدل نمو السكان، وامكانيات البلد المادية فكلما كان معدل نمو السكان مرتفع كلما دفع الدول الى خلق نمو في الدخل اعلى من نمو السكان.

ب. **رفع المستوى المعاشي:** التنمية ليست وسيلة لزيادة دخل الفرد وانما هي وسيله لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى اي لا بد من زيادة مستوى المعيشة بنسبه اعلى من نمو السكان واقصد في مستوى المعيشة (متوسط دخل الفرد) ولهذا فان رفع مستوى المعيشة يعد من الاهداف التي تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة. **(سالم، 49:2012).**

ت. **معالجه التفاوت في الدخل والثروة:** وهو هدف اجتماعي للتنمية الاقتصادية لان عدم معالجه هذا الهدف يؤدي الى اصابه المجتمع بأضرار جسيمه لان الطبقة الغنية تستحوذ على الثروات والدخول وتكتنز الجزء الاكبر من الدخل بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لديها بعكس الطبقة الفقيرة التي يكون ميلها مرتفع ولهذا يجب العمل على تفعيل هذا الهدف الاجتماعي لغرض تحقيق تنمية اقتصادية تخدم البلد وتنمي اقتصاده **(عجميه ، 71:1996).**

5. مقياس التنمية الاقتصادية:

التنمية عملية شاملة هادفة الى احداث تغييرات هيكلية في جوانب الاقتصاد الوطني ولهذا ظهرت صعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصيغة مباشره وبغية الوقوف على مستويات الانجاز والتنمية المتخذ من قبل بلدان العالم المتخلف لابد من وجود مقاييس معينه منها**(العادلي، 25:2010)**.:

أ. **مؤشرات الناتج والدخل:** يعتمد هذا المؤشر على نصيب الفرد من الناتج والدخل الحقيقي وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي وقد استعمله البنك الدولي لمقارنه الظواهر التنموية عالميا وقد واجه هذا المؤشر انتقادات منها

- ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية على تقدير الدخل بدقة وعدم دقة إحصاءات السكان وعدم اتفاق الدول على البنود المدرجة في حساب الناتج ومشكلة عدم ثبات اسعار الصرف الاجنبي واختلاف الاسعار الحقيقية عن الاسمية وهذا ما يجعل المقارنة بين الدول غير دقيقة.
- عدم وضوح حقيقة توزيع الدخل في الدولة النامية لضعف العلاقة المباشرة بين ارتفاع الدخل وتحسين نوعية الحياة مما يجعل الاعتماد عليه غير دقيق.

ب. المؤشرات الهيكلية:

يؤكد الاقتصادي "Colin Clark " بأن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي وكلما زادت هذه الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي وتناقصت اهميه القطاع الزراعي

كلما دل ذلك على وجود تنمية متقدمة ومن المؤشرات الهيكلية هي: **(مصطفى وعبد الرحمن، 46:2014)**

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج الاجمالي
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية.
- نسبه العاملين في القطاع الصناعي الى اجمالي القوى العاملة
- نسبه صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من اجمالي الصادرات السلعية.
- نسبه المخرجات الى المدخلات (عناصر الإنتاج).
- الكثافة النسبية لعنصر العمل وهو يساوي اجمالي الاجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة.

6. نظريات التنمية

أ. نظرية التنمية المتوازنة:

طور هذه النظرية رودان بعد ان صاغ فكره الدفعة القوية لأحداث التنمية من خلال ما يلي**(حلاوة، وعلي، 41:2009)**:

- توسيع استثمارات البنى التحتية لأجراء تنمية مباشره ويرى رودان ان تخفض الدول النامية 40% من الاستثمارات الكلية لها.
- الحد من الانفجار السكاني فزياده السكان بنسبه 2.5 % يتطلب استثمار سنوي مقداره 15% من الدخل القومي للمحافظة على نفس المستوى من الدخل الفردي في ظل افتراض ان معامل راس المالي يساوي 4 وهذا النمو يتطلب دفعة قوية للانطلاق بالاقتصاد المتخلف الى مرحله النمو

وترى هذه النظرية بضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في مختلف القطاعات للقضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية من خلال دفعة قوية او سلسلة من الدفعات القوية من رؤوس الاموال المستثمرة واستغلال الموارد المتاحة والتنظيم حتى تجتاز مرحلة الانطلاق **(لطفي واخرون، 298:2002)**. وقد أحل نوركس راس المال الاجنبي محل امكانية نمو الصادرات من اجل تغطية الواردات من المواد اللازمة للإنتاج ووضع ثلاث نماذج لبناء قاعدة صناعية هي:

- **النموذج الأول:** النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية
- **النموذج الثاني:** اقامه صناعات تصدير
- **النموذج الثالث:** النمو بواسطة الانتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطيه السوق المحلية

النموذج الاول والثاني - الدول المتخلفة واجهتها مشاكل منها عجز الصادرات وحواجز وضعتها الدول المتقدمة

اما النموذج الثالث يعيقه ضيق الاسواق المحلية التي تضعف حافز الاستثمار ويفسر هذا الضعف من خلال المخطط الاتي:

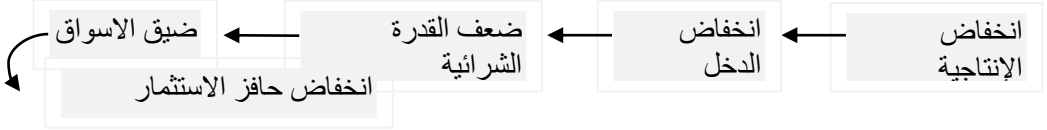

شكل (1) نظرية التنمية المتوازنة

المصدر: كامل البكري (1998)، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، ص 84.

ويجب توزيع الاستثمارات على الصناعات النفطية لتغطيه الطلب الاستهلاكي وهذا ما يرفع نصيبه منها وكذلك بالنسبة للاستثمار والإنتاجية والدخل والاستهلاك مما يؤدي الى توسيع نطاق السوق ولهذا فان الاستثمار في صناعات معينه يخلق فرص للربح ويهيئ فرص استثمار في صناعات

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

اخرى والعكس صحيح ولوجود نقص في الموارد المحلية المتاحة ركز نوركس على الاموال الأجنبية لغرض تنشيط الاقتصاد وتوسيع اسواقه المحلية.

ب. نظرية التنمية غير المتوازنة

ترى هذه النظرية ضرورة تركيز الاستثمارات في قطاعات محدده تشكل محوراً لانطلاق باقي القطاعات وبالتالي تطور الاقتصاد من حالة لا توازن الى حاله لا توازن اخرى بشكل غير متعاقب لكن بمستوى اعلى من الانتاج والدخل وهو ما يعرف باللاتوازنات الخلاقة (Disequilibria Creatures) ويرى "هيرشمان وبيرو وبرليس" ان هذه النظرية هي أكثر واقعيه للدول المتخلفة من نظريه التنمية المتوازنة ويمكن تفسير فكره هذه النظرية في المخطط الاتي:

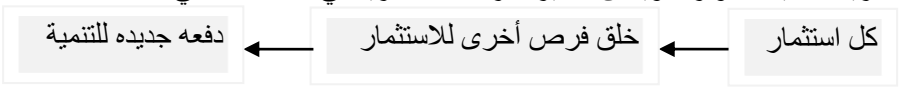

شكل (2) يوضح نظريه التنمية غير المتوازنة.

المصدر: محمد عثماني وعائشة ويس (2016) دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حاله الجزائر 2001 -2014 رسالة ماجستير، جامعه الطاهر مولاي سعيدة، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ص:36.

ثانياً: التأصيل النظري للصدمات الخارجية واستراتيجية مواجهتها

1. مفهوم الصدمات الخارجية:

الصدمة في اللغة مفرده وفي الاصطلاح مصيبه تصيب الانسان وتعرضه للخطر **(الشمري واخرون، 133:2020)** وتعرف الصدمات في الاقتصاد بانها احداث تحرك الاقتصاد بعيدا عن الانتاج الطبيعي ومستوى التشغيل الكامل من خلال احداث تحولات في العرض والطلب الكليين نتيجة لتغير مفاجئ في العوامل الخارجية **(الغريري، 14:2022)**

وقد أشار فريدمان: الى الصدمة بانها نظرة استباقية تستخدمها الحكومات بعد وقوع الكوارث في البلد ويكون الغرض منها احلال سياسة السوق الحرة في البلد الذي يعاني من الصدمة.

وهناك العديد في التعاريف لمفهوم الصدمة كانت متشابهة من حيث المعنى ومختلفة من حيث الصياغة ومن اهمها تغيير مفاجئ يصعب التنبؤ بحدوثه ويخلق ازمه تشمل كل مفاصل الدولة ويتم علاجها عن طريق التخفيف منها او تفاديها بالكامل **(سلام، 30:2002)** وعرفت اقتصاديا بانها تحولات تحدث بشكل غير متوقع ينتج عنها اختلال في جانبي الطلب والعرض الكليين او في أحداهما **(نجيب، 310:2010)**

وبالرغم من عدم وجود اجماع بين الاقتصاديين حول تعريف الصدمة وهناك بعض السمات التي من خلالها يتم تحديد مفهوم الصدمة منها: **(Gurtler, 2020:16)**

- قصيرة المدى ينتج عنها عدم الاستقرار والتوازن مسببه تكاليف اضافيه في حاله الصدمات المناوئة او ارباح مؤقته لم يتوقعها المنتجون في حاله الصدمات المواتية.

اما التغيرات في المدى الطويل لا تعد صدمات لان الاقتصاد لديه الوقت الكافي للتكيف لها.

- درجه الشمول: وتعني الحدث واسع ويؤثر على الاقتصاد بأكمله وكلما كان الحدث محليا قل استيفائه للتصريف
- غير متوقعة: حدث لم يكون مخططاً له ولا متوقعا ويسبب تغيرات غير متوقعه ويتم تغير اسعار السلع في السوق وفقا للأحداث والتوقعات
- خارجي: تتمثل بالتغيرات في الطقس، واضطراب الأسعار او الحروب والبعض الاخر يرى لا تحتاج ان تكون خارجيه الاثر وفي الاقتصاد القياسي تعرف الصدمات بانها انحراف عن

الاتجاه العام لنمو الناتج في الاجل الطويل **(اليوشع، 103:1997)** وتأسيسا على ما سبق بانها تغير في الطلب الكلي او العرض الكلي او الاثنان معا نتيجة تغير هيكلي يؤدي الى حدوث خلل في بعض المتغيرات الاقتصادية او جميعها ينتج عنه نتائج ايجابيه او سلبيه يصعب ايجاد حلول سريعة لمعالجتها وتؤدي الى حدوث اختلال في هيكل الانتاج للبلد ينعكس على التوازن العام والدورة الاقتصادية وللصدمات دوراً كبيراً في حدوث الازمات التي تؤدي الى اختلال في تركيبه الاقتصاد الكلي على مستوى البلد.

2. مفهوم الازمة:

تعرف الازمة لغوياً: الشدة والقحط اي اشد قحطاً (قاموس المصباح المنير) وتعني الازمه بانها حاله غير مستقرة يغلب عليها الانقلاب والانتقال من حاله الى اخرى وعدم الانتظام يؤدي الى حاله من الهلع **(العيثاوي، 9:2020)**

الازمة اصطلاحا: انقطاع جزئي او عام في اتجاه الدورة الاقتصادية التي تميز النظام الرأسمالي وتؤدي الى ابطاء عمليه تراكم راس المال وخفض معدلات النمو الاقتصادي **(كطافة، 19:2020)** والازمه اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد او عده بلدان ويحدث في الاسواق المالية بحيث لا تتمكن هذه الاسواق من توجيه الاموال بكفاءة وتؤدي الى انكماش في النشاط الاقتصادي و ليس لها حدود وتؤثر في البلدان الغنية والفقيرة **(Akpan, 2018:20)** وعرفها (Bieber) بانها حالة عدم الاستقرار و تكون نتائجها سلبيه اذا كان متخذ القرار في حاله عدم الاستعداد وعدم القدرة على امتصاص اثارها او التقليل منها

وعرفت ايضا بانها اختلال يضع تأثيراً مادياً على انظمة الدولة ومؤسساتها بالكامل وتهديد الاسس الرئيسة التي قام عليها النظام **(عبد المجيد، 67:2008)**

ويعرفها الباحث: بانها انذار خطر وتعقيدات تزداد بسرعه وتتشابه ديناميتها مع الفوضى وتتطور بسرعه وتنتهي الى مراحل مركبه وتحدث في أحد مراحل الدورة الاقتصادية (الركود) الذي يحدث في الاقتصاد

3. انواع الصدمات الخارجية:

تقسم الصدمات من حيث البنية الهيكلية الى صدمة طلب كلي وعرض كلي.

اولاً: **صدمة الطلب الكلي:** تعني مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يطلبها القطاع العائلي والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال مده معينه ويتكون الطلب الكلي كما في المعادلة الاتية **(الافندي، 42 :2014)**

$$AD= C+I +G + (E -M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث AD طلب كلي، C استهلاك، I استثمار، G إنفاق حكومي، (E–M) صافي الصادرات.

ويتأثر الطلب الكلي بمؤثرات داخليه وخارجيه تؤدي الى تغييره منها متغيرات السياسة المالية التي تنفذها الحكومة ومتغيرات السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي ومنها متغيرات خارجيه مثل الحروب وتغيير اسعار السلع والخدمات الرئيسة مثل اسعار النفط في الدول الريعية ، وتؤدي الى حصول تغير في مستوى الانفاق والناتج الكلي الاجمالي والمستوى العام للأسعار وتعمل صدمة الطلب السلبية الى تقليل الطلب الكلي وانخفاض المستوى العام للأسعار والناتج وحصول الكساد وفي حاله حصول زياده في ضرائب الدخل تؤدي الى خفض دخل المستهلك و خفض طلبه على السلع و الخدمات **(cebeci, 2010:145)**.

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

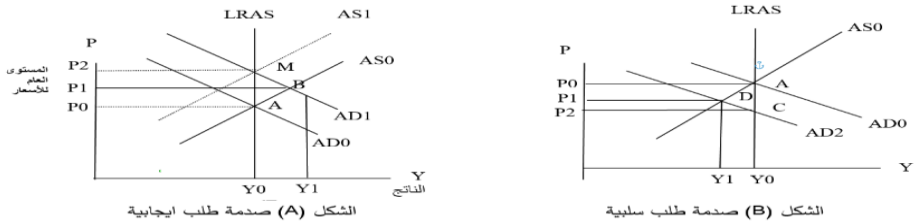

الشكل (3) صدمة طلب سلبية وصدمة طلب ايجابية

المصدر: صفاء سالم اسعد الغريري (2022) تحليل وقياس أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004 الى 2022، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعه الفلوجة، كليه الإدارة والاقتصاد، صـــــ18.

يتضح من خلال الشكل(A) ان صدمة الطلب الإيجابية عملت على انتقال منحنى الطلب الى الاعلى من AD0 الى AD1 وادت الى حصول توازن جديد عند نقطة (B) وزيادة الاسعار الى (P1) والانتاج الى (Y1) وزياده الأجور والتكاليف مما يؤدي الى تحول منحنى العرض الى (AS1) مع زيادة الاجور الاسمية (زيادة التكاليف) سيعود الانتاج الى وضعه الطبيعي لكن مستوى الاسعار سيرتفع الى مستوى اعلى عند النقطة (M) على المدى الطويل و لهذا فان صدمه الطلب الإيجابية تزيد من الناتج والاسعار على المدى القصير وتعيد الناتج الى المستوى الاولي مع زياده الأسعار بشكل دائم على المدى الطويل **(Ragan،708:2017).**

اما الشكل B يوضح صدمة طلب سلبية عندما تكون توقعات المستهلك متشائمة وسيتحول منحنى الطلب الى الاسفل من AD0 الى AD2 ونقطه التوازن الجديدة D بمستوى أسعار وناتج حقيقي اقل ويجعل مستوى الناتج اقل من الطبيعي وذلك لانخفاض طلب الافراد على السلع والخدمات وحصول ركود اقتصادي وانخفاض الاسعار حتى الوصول الى نقطة (C) في المدى القصير اما في المدى الطويل فان الاسعار تستقر عند نقطه(P2) و تكون نقطه التوازن الجديدة هي(C) ومستوى الإنتاج (Y0) ويتضح ان صدمه الطلب السلبية تعمل على تخفيض الناتج و الاسعار في المدى القصير وسيعود الناتج في المدى الطويل الى مستواه مع انخفاض الاسعار **(Frank & Bernanke: 2011:380)**

ثانياً :- صدمة العرض الكلي: تمثل اجمالي السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والتي يرغب المنتجون بيعها خلال مده زمنيه محدده مضافاً اليها الاستيرادات الخارجية من سلع وخدمات ويكون منحنى العرض الكلي عموديا في الاجل الطويل ويكون منحدراً في الاجل القصير ومتجهاً نحو الأعلى في الاجل الطويل ويعكس علاقه طرديه بين الاسعار والناتج **(باحنشل ،9:1999)** وتعرف صدمه العرض بانها احداث تؤثر على تكلفه عوامل الإنتاج وهي نوعان سلبيه وايجابيه، السلبية لها اثر مباشر وتودي الى ارتفاع الاسعار والتكاليف وانخفاض الانتاج مثل الجفاف الذي يحصل للسلع الزراعية ويؤدي الى ارتفاع اسعارها واسعار السلع المستوردة ويوضح الشكل البياني صدمات العرض الكلي الإيجابية والسلبية.

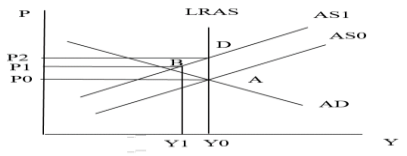

شكل 4 (B) صدمة عرض سلبي

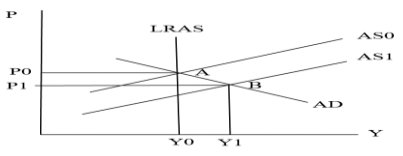

شكل 5 (A) صدمة عرض إيجابي

المصدر: مصطفى إسماعيل جاسم العيثاوي (2020)، قياس وتحليل إثر الصدمات الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكليه في الاقتصاد العراقي للمده (1990-2017)، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعه الفلوجة، كليه الإدارة والاقتصاد، ص:14.

يتضح من الشكل A ان صدمه العرض الإيجابية تؤدي الى انتقال منحنى العرض الى اليمين من AS0 الى AS1 اي من نقطه A الى نقطه B مثل انخفاض اسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة اي من P0 الى P1 مع زيادة الناتج من Y0 الى Y1 في الاجل القصير **(كاظم، 20:2016)**

اما الشكل B يوضح صدمه عرض سلبيه في المدى القصير والتي تسبب التضخم الركودي لانخفاض الناتج وزيادة الاسعار كما حدث بالنسبة للدول المستوردة عام 1973 وتؤدي الى انتقال منحنى العرض من AS0 الى AS1 الى الاعلى باتجاه اليسار وللتخلص من صدمه العرض السلبية يجب زيادة الطلب عن طريق السياستين المالية والنقدية اي استخدام سياسة تعويضيه تؤدي الى زيادة تأثير التضخم وقله تأثير البطالة **(الوائلي، 23:2012).**

4. النظريات الاقتصادية المفسرة للصدمات الخارجية:

قدمت المدارس الاقتصادية المختلفة تفسيرات للصدمات الخارجية وأثرها على المتغيرات الكلية وكيفية الحد منها وقد ركزت بعض النظريات على جانب الطلب واخرى ركزت على جانب العرض وبعضها اعطى للتغير التكنولوجي اهميه كبيره في هذا الجانب:

اولاً نظريات الطلب:

1. النظرية الكينزية:

أشار كينز ان سبب التقلبات في مستوى التشغيل هي المتغيرات الداخلية وعدم استقرار الطلب وقد ركز على متغير الاستثمار واشار بان الاستثمار يتغير وفقاً للعوامل النفسية وهذا التغيير هو المسبب لتغير الإنتاج وافترض ان صدمات الطلب تسبب معظم التقلبات الدورية بدلا من صدمات العرض كون صدمات العرض هي تغيرات في الانتاج واعتبر ان وظيفه الانتاج مستقرة الى حد ما في دوره الاعمال **(العيساوي، 37:2021)** ويرى كنز ان الاجور اقل مرونة عندما يكون معدل البطالة مرتفع وان تعديلها يتم تدريجيا في الاسواق واكد على التوازن في الاجل القصير وضرورة تدخل الدولة.

2. النظرية الكينزية الحديثة:

يرى اقتصاديو هذه المدرسة بان الصدمات ممكن ان تنشا نتيجة اضطرابات تحدث في جانب الطلب او جانب العرض وأكدوا على وجود مشاكل تحدث داخل الاقتصاد سوف تزيد من شدتها وحدوث تقلبات في الناتج الحقيقي والاستخدام **(المعموري، 101:2012)**

واكد على إعطاء الأولوية للسياسة المالية، وان تأثير السياسة النقدية محدود في بعض القطاعات الاقتصادية ولها تأثير سلبي على النمو وان تغيرات عرض النقد تسبب تقلبات في الدخل القومي الاسمي ويمكن ان يحدث تضخم قصير الاجل ولكي تنجح السياسة المالية يجب ان تكون متلائمة مع سياسة نقديه معتدلة ويتم تحقيق السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق وإعطاء رصيد لميزانيه التشغيل خلال فترات التضخم. اما على المدى الطويل، يجب تنفيذ سياسة نقديه معتدلة وسياسه ماليه تراعي توازن الميزانية العامة **(Gormezoz, 2007:10)**

اكدت هذه المدرسة على مفاهيم الاقتصاد الجزئي في توضيح الاختلالات الكلية وتوكد على علاقة الاختلالات الكلية بإخفاق السوق وان تغيرات الأسعار لا تحدث في نفس الوقت لجميع الأسواق لثبات بعض الأسعار في السوق وتؤكد على ان التوقعات العقلانية أفضل من التوقعات التكيفية **(المعموري، 106:2012).**

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 53-82
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

المحور الثاني

تحليل اثر الصدمات الخارجية المتمثلة بـ (تغيرات اسعار النفط، الصادرات، التضخم) على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2020)

اولاً: بيان اثر صدمة أسعار النفط على كل من (الناتج المحلي الإجمالي ، النفقات العامة، الاستيرادات، البطالة، الواردات العامة والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي).

الصدمات الخارجية حدث اقتصادي لا يمكن التحكم بها ولها اثار كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي سواء كانت إيجابية او سلبية وتعد تغيرات أسعار النفط شكلا من اشكالها ولها تأثير على العرض والطلب ينتج عنها انخفاض في الإيرادات التصديرية او زيادتها وتؤدي الى اثار مختلفة على المستوى المحلي والعالمي ولكون العراق من الدول المصدرة للنفط فأن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر تأثيرا إيجابيا او سلبيا على متغيرات الاقتصاد الكلي والتي تم تحديدها ولكون الاقتصاد العراق اقتصاداً ريعياً معتمدا على النفط وعدم تنوع مصادر دخله فان تغيرات أسعار النفط تجعله عرضه للصدمات بشكل مباشر وخطير لارتفاع مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وادناه جدول يبين اثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.

جدول (1): تحليل صدمة أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستيرادات، البطالة، الواردات العامة ودرجة الانفتاح الاقتصادي للمدة (1990 – 2020) مليون دينار

السنوات	أسعار النفط العالمية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته (3)	معدل التغير السنوي % (4)	النفقات العامة (5)	معدل التغير السنوي% (6)	الاستيرادات العامة (7)	معدل التغير السنوي % (8)	البطالة	الواردات العامة	معدل تغير الواردات%	درجة الانفتاح الاقتصادي %
1990	16,56	-	78617888.1	-	14179	-	4154.2	-	12.4	8491.1	-	0.02
1991	19.35	16.8	28265405.2	(64.0)	17497	23.40	1061.6	(74.4)	14.5	4228	(50.20)	0.006
1992	17.20	(11.1)	37477725.8	32.5	32883	87.94	1541.0	45.1	14.7	5047	19.37	0.006
1993	15.37	(10.6)	48829665	30.2	68954	109.69	1509.0	(2.0)	13.6	8997	78.26	0.004
1994	13.31	(13.4)	50711820.3	3.8	199442	189.24	1061.6	(29.6)	13.4	25659	185.19	0.003
1995	15.05	13.0	51786921.8	2.1	690784	246.36	1046.0	(1.4)	14.5	106986	316.95	0.003
1996	17.13	13.8	75494 27.4	(85.4)	542542	(21.46)	1152.4	(10.1)	13.9	178013	66.38	0.031
1997	17.60	2.7	69704838.9	823.3	605802	11.66	63906 12.4	554.4	15.4	410537	130.62	22.92
1998	10.17	(42.2)	94001921	34.8	920501	51.95	93069 00.0	45.6	17.4	520430	26.76	24.09
1999	15.85	55.8	11052 9589	17.5	1033552	12.28	20912 665.6	124.7	20.2	719065	38.16	43.13
2000	24.61	55.2	11220 8511.5	1.5	1498700	45.00	24922 476.0	19.1	22.4	1133034	57.57	56.10
2001	18.27	(23.6)	11412 8642	1.7	269727	38.10	25411 295.7	1.9	24.6	1289946	13.84	45.90
2002	22.86	25.1	10491 7973	(8.0)	3226927	55.91	20179 996.9	(20.5)	26.7	1854585	43.77	46.83

68.79	15.73	2146346	5.2	28.1	12.6	22734254.4	(38.56)	1982548	(36,7)	66335848	12.0	25.62	**2003**
62.89	1436.69	32982739	(4.6)	26.8	49.7	34050969.0	1520.01	32117491	53.4	101788449	(47.7)	13.38	**2004**
82.19	22.80	40502890	(33.2)	17.9	32.5	45145710.0	(17.88)	26375175	1.7	103568449	308.5	54.66	**2005**
87.38	21.11	49055545	(2.2)	17.5	3.6	36914707.8	47.13	38806669	5.6	109368369	(0.7)	54.20	**2006**
74.12	11.30	54599451	(33.1)	11.7	(14.8)	31422753.0	0.58	39031232	1.9	111455813	22.9	66.63	**2007**
106.29	46.98	80252182	31.6	15.4	53.5	48249768.6	52.19	59403375	7.4	119802041	31.9	87.93	**2008**
82.4	(31.20)	55209353	(3.2)	14.9	6.3	51326145.0	(11.51)	52567025	4.0	124659542	(32.4)	59.40	**2009**
89.7	27.11	70718223	(14.0)	12.8	7.6	55232658.0	33.72	70134201	6.4	132731012	27.3	75.65	**2010**
109.9	55.04	108807392	(14.0)	11.0	9.2	60316542.0	12.30	78757666	7.5	142696722	38.8	105.05	**2011**
116.2	10.11	119817224	8.1	11.9	22.6	73980251.4	33.50	105139576	12.8	161066280	0.9	106.01	**2012**
106.4	(4.98)	113840076	1.6	12.1	2.6	75910914.2	13.30	119127556	7.5	173273046	(3.5)	102.26	**2013**
102.7	(7.42)	105386623	(12.3)	10.6	5.3	80008354.8	(5.82)	112192125	3.2	178951406.9	(10.7)	91.63	**2014**
73.8	(31.16)	72546354	23.5	13.1	(14.6)	68289455.7	(37.25)	70397515	2.6	1836162521,	(51.1)	44.73	**2015**
51.4	(26.37)	53413446	(17.5)	10.8	(23.6)	52145112.0	(4.73)	67067437	13.7	208932109.7	(19.2)	36.098	**2016**
65.9	44.94	77422173	20.3	13.0	9.9	57333501.0	12.56	75490115	(3.7)	2010593631,	36.6	49.312	**2017**
78.3	37.64	106569834	(0.9)	12.9	17.2	67227432.0	7.13	80873188.8	0.8	202776268.9	33.0	65.60	**2018**
89.9	0.94	107566995	(0.7)	12.8	27.0	85437915.0	38.14	111723523.0	4.4	211789774.7	(6.9)	61.05	**2019**
66.0	(41.25)	63199689	7.0	13.7	(24.6)	64384713.6	(31.90)	76082442.9	(11.1)	188112265.8	(37.0)	38.41	**2020**
1762.2	2014.68												
56.8	83.82		1.3		27.5	36040213.8	82.39	1171197850.2	28.1		12.39	المتوسط	
										%2.7	% 0.8	النمو المركب	

*** تم الاعتماد على بيانات المبحث الأول الفصل الثاني**

الأرقام بين الاقواس تعني قيماً سالبة

نلحظ من بيانات الجدول (1) بأن أسعار النفط لعام 1990 بلغت (16.56) دولار للبرميل الواحد وهذه الأسعار اثرت على متغيرات البحث والمتمثلة بكلاً من الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ (78617888.1) مليون دينار. وبلغت النفقات (14179) مليون دينار وكذلك الاستيرادات بلغت (4154.2) مليون دينار وبلغت نسبة البطالة (12.4%) وبلغت الواردات العامة (8491.1) مليون دينار وبلغ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي (0.02%). اما في عام (1991) فقد ارتفعت أسعار النفط الى (19.35) دولار وتعرض العراق لصدمة مناوئة اثرت على التنمية الاقتصادية اذ بلغ معدل التغير السنوي للناتج قيمة سالبة بلغت (64.0 -) لانخفاض كميات النفط المصدرة من العراق الى الخارج رغم ارتفاع أسعار النفط بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت بعد حرب الخليج وحظر تصدير النفط العراقي مما اثرت هذه الصدمة لنفس العام على كلاً من النفقات العامة، اذ بلغ معدل تغيراها (23.40%) وبلغ معدل تغير الاستيرادات قيمة سالبة بلغت (74.4-%) وبلغ

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

معدل البطالة (14.5%) وبمعدل تغير بلغ (16.9 %) وبلغ معدل تغير الواردات قيمة سالبة (50.20 - %) وبلغت درجة الانفتاح الاقتصادي قيمة منخفضة بلغت (0.006 %) وقد عانت البلدان النامية. ومنها بلد البحث من الصدمات المناوئة كونها تعمل على تباطؤ معدلا التنمية الاقتصادية والمتمثلة بمتغيرات البحث وكذلك انخفاض نصيب الفرد من الناتج وزيادة معدلات تراكم الديون اذا استمرت لمدة طويلة مما اضطر الحكومة إلى التكييف مع اثار الصدمة وعملت على ترشيد الانفاق وزيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية ودعم القطاع الخاص لغرض تحقيق التنمية ولتحقيق استقرارا اقتصاديا في البلد ولكون العراق بلداً ريعياً يعتمد على صادرات النفط ، فأن أي تغير في أسعار النفط سوف يؤثر بشكل كبير على متغيرات البحث، من خلال الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد مؤشرا مهما للتنمية الاقتصادية (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة). ويلاحظ ان أسعار النفط انخفضت للأعوام (1992-1995) ثم ارتفعت الى (60.17) دولار للبرميل الواحد عام (1997) وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.7 %) وارتفع معدل متغيرات البحث لنفس العام الى (823.3 %) للناتج و(11.66 %) للنفقات العامة و(554.1 %) للاستيرادات وارتفع معدل التغير للبطالة الى (10.7 %) وبلغ معدل التغير للواردات الى (130.62 %) وبلغت درجة الانفتاح الاقتصاد (22.92 %) بعد أن كانت منخفضة لعام 1996 الى (0.031 %).

وقد عملت الصدمة الإيجابية لأسعار النفط وحصول اتفاق مع الامم المتحدة من خلال مذكرة التفاهم والمتضمنة رفع الحظر الجزئي عن النفط مقابل الغذاء وفي عام 1998 انخفضت اسعار النفط الى (10.17) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (42.2-%) وبلغ معدل التغيير للناتج (34.8%) ومعدل التغير للنفقات (51.95%) ومعدل تغيير الاستيرادات(45.6%) ومعدل تغير البطالة الى(12.9%) وبلغ معدل تغير الواردات (26.76%) ودرجه الانفتاح الاقتصادي (24.09%) مما يدل على حصول ارتفاع في معدل البطالة بسبب توقف عدد كبير من المشاريع الإنتاجية وتأثر قطاعات الاقتصاد الوطني مما ينعكس سلبا على القوه العاملة وادت الى ارتفاع معدلات البطالة. وفي عام 2001 انخفض سعر النفط العراقي الى (18.27) دولار بعد ان كان (24.61) دولار للبرميل الواحد وبلغ معدل التغيير السنوي لسعر النفط قيمه سالبه بلغت (23.6-%) وبلغ معدل التغير للناتج (1.7%) وللنفقات (38.10%) بعد ان كانت (45.00%) لعام 2000 وبلغ معدل التغيير للاستيرادات (1.9%) بعد ان كانت (19.1%) لعام 2000.. وفي الأعوام (2013 ،2014، 2015،2016) حصلت صدمه مناؤة نتيجة انخفاض اسعار النفط الى (36.098) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (19.2-%) فيما حصل ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (208932109) مليون دينار بسبب قله مساهمه النفط في الناتج وارتفاع مساهمه القطاعات الاقتصادية الاخرى. وبمعدل تغير سنوي (13.7%) في حين اثرت صدمه انخفاض اسعار النفط على النفقات العامة كونها انخفضت الى (67067437) مليون دينار بعد ان كانت (119127556) مليون دينار لعام 2014 وكان معدل التغيير السنوي لها لعام 2016 بلغ قيمة سالبه (4.73-%) بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية بينما بلغت الاستيرادات لعام 2016 (52145112.0) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي بلغ (23.6%) لعام 2016 في حين بلغت الاستيرادات لعام 2015 (68289455.7) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب (14.6-%) بينما انخفضت البطالة إلى (10.8) لعام 2016 بسبب تنميه قطاعات الاقتصادي العراقي واستيعاب عدد كبير من القوى العاملة وحصول تعيينات في دوائر الدولة وخصوصا في صفوف القوات الأمنية بسبب الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وفي هذه المدة حدثت صدمة اخرى هي احتلال عصابات ارهابيه لبعض محافظات المنطقة الغربية من العراق وقد ادت صدمه انخفاض اسعار النفط ودخول العصابات الإرهابية الى انخفاض الواردات الى (53413446) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (26.37-%) و انخفضت درجه الانفتاح الاقتصادي الى (51.4%) لنفس

العـام بعـد ان كانـت (102.7%) لعـام 2014 وقـد حصـلت ارتفاعـات فـي اسـعار الـنفط للأعـوام (2017,2018,2019) انعكسـت إيجابـا علـى النـاتج المحلـي الاجمـالي اذ بلـغ (211789774.7) مليـون دينـار وبمعـدل تغييـر سـنوي بلـغ (4.4%) لعـام 2019 بينمـا ازدادت النفقـات العامـة الـى (111723523.0) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي بلغ (38.14%) لنفس العام في حين انعكست زياده اسعار النفط ايجابا على الاستيرادات العامة اذ بلغت (85437915.0) مليون دينـار وبمعدل تغيير سنوي بلغ (27.0%) لنفس العام في حين انخفضت البطالة وبمعدل تغيير سنوي سالب بلـغ (0.7-%) في حين ارتفعت الواردات بسبب زيادة أسعار النفط الى (107566995) ملون دينـار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.94%) في حين ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي (89.9%) وفي عام 2020 حدثت صدمه مزدوجة وهي صدمه انخفاض اسعار النفط الى (38.41) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (37.0-%) وقد حصلت صدمه كورونا التي اثرت بشكل كامل على العالم انعكست اثارها على كل قطاعات الاقتصاد ومنها الاقتصاد العراقي وقد حصل انخفاض في الناتج بسبب الصدمة المزدوجة اذ بلغ الناتج (188112265.8) مليون دينار بمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (11.1-%) وقد انعكست هذه الصدمة المزدوجة على النفقات العامة اذا انخفضت الى (76082442.9) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (31.90-%) كما اثرت على الاستيرادات العامة اذا انخفضت الى (64384713.6) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ(24.6-%) لنفس العام في حين ازدادت البطالة بسبب توقف عدد كبير من المشاريع في الاقتصاد العراقي بسبب كورونا بلغت (13.7%) وبمعدل تغيير سنوي بلغ (7.0%) وقد انخفضت الواردات لنفس العام الى (63199689) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ(41.25-%) بسبب الازمه المزدوجة بينما انخفضت درجه الانفتاح الاقتصادي الى (66.0%) بسبب الازمه المزدوجة بينما كانت (89.9%) لعام 2019 ومن التحليل السابق يتضح لنا ما يلي: بلغ متوسط معدل النمو لأسعار النفط (12.39%) وبلغ متوسط معدل التغير للناتج (28.1%) في حين بلغ متوسط معدل التغير للنفقات والنفقات العامة (82.39%) بينما بلغ متوسط معدل تغير للاستيرادات العامة (27.5%) وبلغ متوسط معدل التغير للبطالة(1.3%) في حين بلغ متوسط معدل التغير للواردات العامة (83.82%) وبلغ متوسط معدل التغير للانفتاح الاقتصادي (56.8%) مما يدل على ان الاقتصاد العراقي تأثر كثيرا بالصدمات المواتية والمناوئة والتي اثرت على متغيرات التنمية الاقتصادية ايجابا وسلبا كونه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.

ثانياً: بيان أثر صدمة الصادرات على كلا من (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستيرادات، البطالة، الواردات العامة، الانفتاح الاقتصادي للعراق) للمدة 1990-2000

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات النامية ويعتمد نشاطه الاقتصادي على ديناميكية الاقتصادات المتقدمة ويظهر ذلك واضحاً من تأثره بالصدمات الاقتصادية. وتعد صدمة الصادرات أحد فروع صدمات التبادل التجاري اكتسبت أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطة وارتباطها بأسعار النفط العالمية ولهذا نجد بان تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الصادرات العراقية مما ينعكس تأثيرها على متغيرات التنمية الاقتصادية في البلد، سواء كانت صدمة مواتية أو مناوئة. ويوضح الجدول الاتي إثر صدمة الصادرات على متغيرات التنمية التي تم تحديدها في البحث.

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

الجدول (2): بيان أثر صدمة الصادرات على (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستيرادات، البطالة، الواردات العامة، درجة الانفتاح الاقتصادي). للمدة 1990-2020 مليون دينار

السنوات	الصادرات العامة	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل التغير السنوي %	النفقات العامة	معدل التغير السنوي%	الاستيرادات العامة	معدل التغير السنوي %	البطالة	معدل التغير السنوي %	الواردات العامة	معدل التغير السنوي %	درجة الانفتاح الاقتصادي %
1990	14238.0	-	78617888.1	--	14179	--	4154.2	--	12.4	--	8491.1	--	0.02
1991	824.5	(94.2)	28265405.2	(64.0)	17497	23.40	1061.6	(74.4)	14.5	16.9	4228	(50.20)	0.006
1992	1050.5	27.4	37477725.8	32.5	32883	87.94	1541.0	45.1	14.7	1.3	5047	19.37	0.006
1993	573.4	(45.4)	48829665	30.2	68954	109.69	1509.0	(2.0)	13.6	(7.4)	8997	78.26	0.004
1994	881.2	53.6	50711820.3	3.8	199442	189.24	1061.6	(29.6)	13.4	(1.4)	25659	185.19	0.003
1995	720.6	(29.5)	51786921.8	2.1	960784	246.36	1046.0	(1.4)	14.5	8.2	106986	316.95	0.003
1996	1253.3	73.9	75494 27.4	(85.4)	542542	(21.46)	1152.4	10.1	13.9	(4.1)	178013	66.38	0.031
1997	96411 30.4	769104.3	69704838.9	823.3	605802	11.66	6390612.4	554.4	15.4	10.7	410537	130.62	22.92
1998	13346678.2	38.4	94001921	34.8	920501	51.95	9306900.0	45.6	17.4	12.9	520430	26.76	24.09
1999	26768108.7	100.5	11052 9589	17.5	103352	12.28	20912665.6	124.7	20.2	14.3	719065	38.16	43.13
2000	38032194.8	42.0	11220 8511.5	1.5	149870	45.0	24922476.0	19.1	22.4	10.8	1133034	57.57	56.10
2001	26980832.0	(35.8)	11412 8642	1.7	206973	38.10	25411295.7	1.9	24.6	9.8	1289946	13.84	45.90
2002	28949901.0	7.3	10491 7973	(8.0)	322692	55.91	20179996.9	(20.5)	26.7	8.5	1854565	43.77	46.83
2003	22897246.2	(20.9)	66335848	(36.7)	198254	(38.56)	22734254.4	12.6	28.1	5.2	2146346	15.73	68.97
2004	29965020	30.8	10178 8449	53.4	321174 91	1520.01	34050969.0	49.7	26.8	(4.6)	32982739	1436.69	62.89
2005	39963945.0	33.4	10356 8449	1.7	263751 75	(17.88)	45145710.0	32.5	17.9	(33.2)	40502890	22.80	82.19
2006	48780390.6	22.0	10936 8369	5.6	388066 69	47.13	36914707.8	3.6	17.5	(2.2)	49055545	21.11	87.38
2007	51158039.1	4.8	11145 5813	1.9	390312 32	0.58	31422753.0	(14.8)	11.7	(33.1)	54599451	11.30	74.12
20	79028	54.4	11980	7.4	59403	52.19	4824	53.5	15	31	8025	46.	106

.29	98	2182	.6	.4		9768.6		375		2041		558.7	**08**
82.4	(31.20)	55209353	(3.2)	14.9	6.3	51326145.0	(11.51)	52567025	4.0	124659542	(34.8)	51473565.0	**2009**
89.7	27.11	70718223	(14.0)	12.8	7.6	55232658.0	33.72	70134201	6.4	132731012	24.1	63880713.0	**2010**
109.9	55.04	108807392	(14.0)	11.0	9.2	6031652.0	12.30	78757666	7.5	142696722	51.1	96531318.0	**2011**
116.2	10.11	119817224	8.1	11.9	22.6	73980251.4	33.50	105139576	12.8	161066280	17.2	113151788.2	**2012**
106.4	(4.98)	113840076	1.6	12.1	2.6	75910914.2	13.30	119127556	7.5	173273046	(4.0)	108514489.6	**2013**
102.7	(7.42)	105386623	(12.3)	10.6	5.3	8000854.8	(5.82)	112192125	3.2	178951406.9	(4.4)	103714534.0	**2014**
73.8	(31.16)	72546354	23.5	13.1	(14.6)	68289455.7	(37.25)	70397515	2.6	183616252.1	(35.2)	67192475.7	**2015**
51.4	(26.37)	53413446	(17.5)	10.8	(23.6)	52145112.0	(4.73)	67067437	13.7	208932109.7	17.6()	55396091.9	**2016**
65.9	44.94	77422173	20.3	13.0	9.9	57333501.0	12.56	75490115	(3.7)	201059363.1	35.8	75239832.9	**2017**
78.3	37.64	106569734	(0.7)	12.9	17.2	67227432.0	7.13	80873188.8	0.8	202776268.9	45.9	109809820.5	**2018**
89.9	0.94	107566995	(0,7)	12.8	27.0	85437915.0	38.14	111723523.0	4.4	211789774.7	(4.2)	105161759.2	**2019**
66.6	(41.25)	63199689	7.0	13.7	(24.6)	64384713.6	(31.90)	76082442.9	(11.1)	188112265.8	(43.0)	59866776.4	**2020**
	56.8	83.82		1.3		27.5	36040213.8	82.39	117119785.2	28.1		24819.8	**متوسط معدل التغير السنوي**
							1.16%						**النمو المركب: 0.7%**

تم الاعتماد على بيانات جداول المبحث الأول الفصل الثاني

الأرقام بين الاقواس تعني قيم سالبة

نلحظ من بينات الجدول (2) أن الصادرات العامة في العراق بلغت (14238.4) مليون دينار لعام (1990) مما أدى إلى زيادة الناتج إلى (78617888) مليون دينار بسبب زيادة أسعار النفط المصدرة، انعكس ذلك على النفقات العامة والاستيرادات والواردات ودرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والتي بلغت (0.02%). لنفس العام وقد حدثت صدمة مناوئة أدت الى انخفاض الصادرات العامة للأعوام (1991- 1995) بسبب توقف ضخ النفط العراقي عبر موانئ الخليج

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

العربي بعد دخول العراق إلى الكويت مما سبب انخفاض في الناتج المحلي بلغ (51786921.8) مليون دينار لعام 1995، وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.1%) بينما بلغت النفقات العامة لنفس العام (690784) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (246.36%) بينما انخفضت الاستيرادات في نفس العام وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (1.4-%). بينما بلغ معدل التغير السنوي للبطالة (8.2%) في حين زادت الواردات العامة إلى (106986) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (316.95%) بسبب زيادة الإنتاج في القطاعات الإنتاجية الاخر بينما بلغ الانفتاح الاقتصادي درجة منخفضة بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وعدم دخول السلع والخدمات إلى البلد باستثناء الغذاء والدواء ، إذ بلغت (0.003%) وخلال هذه المدة اتبعت الحكومة العراقية سياسية مالية توسعية لسد النقص الحاصل في الموازنة العامة عن طريق سياسية التمويل بالعجز، من خلال طبع عملة محلية بدون غطاء نقدي، مما أدى الى زيادة.

عرض النقد وبمعدل تغير سنوي بلغ (41.72%) مما أدى الى زيادة النفقات العامة **(العيثاوي، 2020: 65).** وكان سبب هذه الصدمة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل الأمم المتحدة وفي عام 1996 سمح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء. إذ زادت الصادرات الى (1253.3) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (73.9%) بينما انخفض الناتج إلى (7549427.4) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (85.4-%). في حين انخفضت النفقات العامة إلى (542542) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلف (21.46-%) بسبب سياسية التقشف التي اتبعتها الحكومة العراقية بينما زادت الاستيرادات العامة (1152.4) مليون دينار لزيادة تصدير النفط الى الخارج وبمعدل تغير سنوي بلغ (10.1%) لنفس العام. في حين انخفضت البطالة إلى (13.9%) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.1-%) بسبب فتح مجالات التعيين وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة العراقية والقطاع الخاص الذي تمكن من استيعاب اعدد كبيرة من القوى العاملة. بينما زادت الإيرادات العامة الى (178013) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (66.38%) لنفس العام بسبب زيادة الصادرات النفطية وزيادة مشاركة القطاع الزراعي والصناعي في النشاط الاقتصادي، مما أدى الى زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الى (0.031%) بعد ان كان (0.003%) لعام 1995. للسماح للعراق باستيراد المواد الغذائية من الدول المجاورة. أن سبب الصدمة المواتية في الصادرات العامة هو توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والتي سمحت بتصدير النفط، بينما كان تراجع النفقات لاتباع الحكومة سياسية تقشفية لتقليص اثار التضخم الذي سببه الإصدار النقدي الجديد خلال الأعوام السابقة وفك الارتباط بين السياستين المالية والنقدية لذا عملت الحكومة بتطبيق هذه السياسية الى خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب ورفع أسعار البنزين لخفض عرض النقد المطروح في السوق وتوفير موارد جديدة تدعم توجهات الحكومة **(العبيدي، 2016: 74).** اما المدة 1997 – 2000 فقد شهدت زيادة في الصادرات العامة إذ بلغت (38032194.8) مليون دينار عام 2000، وبمعدل تغير بلغ (42.0%) مما أدى الى زيادة الناتج وكذلك النفقات العامة والاستيرادات العامة وزيادة البطالة إلى (22.4%) لنفس العام وبمعدل تغير سنوي بلغ (10.8%) بسبب اقدام الحكومة على بيع عدد من مشاريعها المتوقفة إلى القطاع الخاص وتسريح عدد كبير من القوى العاملة بينما ازدادت الواردات العامة لنفس العام إلى (1133034) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (57.57%). وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الى (56.10%) وكان سبب هذه الزيادة هو حصول صدمة مواتيه نتيجة زيادة أسعار النفط العالمية، وفي عام 2001 حدثت صدمة مناوئة اثرت على أسعار النفط في العراق إذ انخفضت الصادرات العامة إلى (26980832.0)مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (35.8-%) وادت هذه الصدمة الى زيادة الناتج زيادة بسيطة بلغت (114128642) مليون دينار بسبب اقدام الحكومة العراقية الى زيادة الإصدار النقدي الجديد لمعالجة اثار الصدمة مما أدى الى زيادة معدل التغير الى (1.7%) لنفس العام بعد ان كان (1.5%) لعام 2000. بينما حصلت زيادة

في النفقات العامة إلى (2069737) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (38.91%) بسبب زيادة الإصدار النقدي. وقد حصلت زيادة في الاستيرادات وزيادة معدل البطالة إلى (24.6%) بعد ان كانت (22.4%) لعام 2000. كما حصلت زيادة في الواردات العامة لنفس العام وبمعدل تغير سنوي بلغ (13.84%) لعام 2001. بينما انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي إلى (45.90%) لنفس العام. وفي عام 2003 انخفضت الصادرات العامة بمعدل تغير سالب بلغ (20.09-%) بسبب العدوان الثلاثيني على العراق واحتلاله من قبل قوى الشر بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، مما انعكس سلبا على متغيرات البحث، بينما حصلت زيادة في الاستيرادات بمعدل تغير سنوي بلغ (12.6%) وكذلك ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (68.79%) لنفس العام بسبب السماح بجلب السلع والخدمات وبدون فرض ضريبة كمركية عليها. اما الزيادة في الاستيرادات فكان سببها الدعم الأمريكي لجلب سلع من الخارج لمعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي والمتمثلة بشحة المواد الأساسية التي يحتاجها العراق. وفي الأعوام (2004-2008) حدثت زيادة في الصادرات بسبب الاحتلال والسماح بتصدير النفط العراقي وارتفاع أسعار النفط إلى (53) دولار للبرميل الواحد، ورفع الحصار عن العراق مما انعكست هذه الزيادة إلى زيادة معدلات التغير لمتغيرات البحث. اذ بلغت درجة الانفتاح الاقتصادي (106.29%) لنفس العام، بينما حصل انخفاض كبير للبطالة لعام 2007 بلغ (11.7%) بسبب قيام الحكومة العراقية بزيادة التعيينات لمعالجة مشاكل البطالة. **(تقرير البنك المركزي العراقي لعام 4:2009)**.

وفي عام 2009 حدثت صدمة مناوئة اثرت على بلدان العالم وقد تأثر الاقتصاد العراقي بها (صدمة الرهن العقاري) مما أدت الى انخفاض الصادرات العراقية إلى (51473565.0) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (34.8-%) بينما حدثت زيادة في الناتج بلغت (12465942) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (4.0%) وسبب هذه الزيادة هو تأثير أسعار المخفض الضمني للناتج **(التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2009)**.

وأدى تأثير هذه الصدمة الى خفض النفقات العامة الى (52567025) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (11.51-%) بينما زادت الاستيرادات وبمعدل تغير سنوي لنفس العام بلغ (6.3%) لتغطية الطلب المحلي العراقي بينما انخفضت البطالة إلى (14.9%) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (3.2-%) لنفس العام بسبب اقدام الحكومة على تعيينات في البلد بينما انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (82.4%) بعد ان كانت (106.29%) لعام 2008. وقد حصلت صدمة مواتية خلال المدة (2010- 2014) أدت الى زيادة الصادرات خلال الأعوام (2011- 2012) لكنها انخفضت خلال عام 2014، بسبب احتلال عدد من محافظات العراق بيد قوى الإرهاب مما انعكس سلباً على معدل تغير الصادرات إذ بلغ (4.4-%) بينما حصلت زيادة في الناتج بلغ معدل تغيرها (3.2%) لعام 2014. بينما انخفضت النفقات العامة وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-5.82%) لنفس العام. في حين زادت الاستيرادات العراقية إذ بلغت (8000854.8) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (5.3%) لنفس العام، في حين انخفضت البطالة إلى (10.6%) بينما انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (102.7%) للعام نفسه. وفي عام 2015 تعرض العراق الى صدمة مزدوجة مناوئة الأولى صدمة الحرب ضد داعش وما سببته من ارتفاع تكاليف الانفاق العسكري، وصدمة النزوح التي أدت إلى زيادة النفقات لمعالجة وضع النازحين من المحافظات المحتلة، ما أدى خفض الصادرات إلى (67192475.7) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (35.2%) بينما لم يتأثر الناتج باثر الصدمة لارتفاع أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية الدولار، بينما انخفضت النفقات العامة إلى معدل تغير سنوي سالب بلغ (37.25-%) لنفس العام وكذلك انخفضت الاستيرادات الى معدل تغير سنوي سالب بلغ (14.6-%) بينما ارتفعت البطالة الى (13.1%) لنفس العام، بسبب احتلال بعض المحافظات من قبل العصابات الإرهابية وظروف النزوح التي عانى منها أبناء هذه المحافظات. بينما انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (73.8%) بسبب سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المنافذ الحدودية مع سوريا والأردن

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

والسعودية. وفي عام 2016 حدثت صدمة مناوئة سببها انخفاض أسعار النفط إلى (36.0) دولار للبرميل الواحد بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط من قبل أمريكا والدول الاوربية ودول أخرى انعكس تأثير هذا الانخفاض على الصادرات العامة إذ بلغ معدل تغيرها قيمة سالبة بلغت (17.6-%) في حين لم يتأثر الناتج المحلي بهذا الانخفاض بينما انخفضت النفقات العامة وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.73-%) وكذلك انخفضت الاستيرادات ودرجة والانفتاح الاقتصادي التي بلغت (51.4%) بعد ان كانت (73.8%) لعام 2015. اما المدة 2017- 2018 فقد حدثت زيادة في أسعار النفط (صدمة مواتية) انعكس تأثيرها على الصادرات العراقية إذ بلغ معدل تغيرها السنوي لعام 2018 (45.9%) وارتفع الناتج بمعدل تغير سنوي بسيط بلغ (0.8%) بينما زادت النفقات وكذلك الاستيرادات في حين انخفضت البطالة إلى (12.9%) بينما ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (78.3%) اما الأعوام 2019- 2020 حدثت صدمتان، الأولى انخفاض أسعار النفط في عام 2019، والثانية ظهور جائحة كورونا والتي اثرت على دول العالم بأكمله والتي أدت إلى توقف جزء كبير من قطاعات الاقتصاد الوطني. إذ انخفضت الصادرات إلى (59866776.4) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (43.0-%) وقد انخفض الناتج والنفقات العامة والاستيرادات العامة وبمعدل تغير سالب حسب الترتيب (11.1-%)، (31.90-%)، (24.6-%) بينما ارتفعت البطالة إلى (13.7%) في حين انخفضت الواردات وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (41.25-%) لنفس العام، وانخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (66.6%) وقد بلغ متوسط معدل التغير السنوي للصادرات (24819.8%). ويرى الباحث بوجود علاقة إيجابية بين نمو الناتج والصدمات المواتية مما ينعكس تأثيره على التنمية الاقتصادية للبلد، بنما تحدث حالة عكسية بين الصدمات المناوئة والناتج والتنمية الاقتصادية بسبب التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية وقد حدثت صدمة سلبية لم تؤدي الى خفض الناتج بسبب الإصدار النقدي الجديد خلال مدة البحث وكذلك الاقتراض الخارجي خلال المدة 2004- 2020، والدعم المقدم من قبل بعض الدول وتخفيض مديونية العراق بموجب اجتماع نادي باريس.

3-2-2 بيان أثر صدمة التضخم على كلا من (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستيرادات، البطالة، الواردات العامة، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي). للمدة 1990 -2020

عرف الاقتصاديون التضخم النقدي ((بانه ارتفاع مستمر بالأسعار)) وإذا كان التضخم زيادة مستمرة بالأسعار فلا بد من معرفة الطريقة التي نقيس بها هذه الزيادة، هل نستخدم أسعار الجملة أم المفرد ام أسعار المستهلك مقياسا لزيادة الأسعار وتحديد حجم التضخم النقدي. وهذه المقاييس تتوافق في اتجاهاتها ولكنها تختلف أحيانا في الاتجاه العام وقد عانى الاقتصاد العراقي من مشكلات اقتصادية خلال مدة البحث كان أبرزها التضخم النقدي وكانت نتائجه ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية على مستوى قطاعات الإنتاج والقطاع المالي، وهذه الارتفاعات التضخمية اثرت على التنمية الاقتصادية وان العلاقة بين التضخم والتنمية هي علاقة عكسية **(الصبيحي، 1 :2021)**. ويعد التضخم الاقتصادي صدمة مناوئة تعاني منها الاقتصادات الدولية ومنها الاقتصاد العراقي محل البحث، وسيتم عرض بينات التضخم وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990- 2020).

الجدول (3): تحليل أثر صدمة التضخم على (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستيرادات، البطالة، الواردات العامة، درجة الانفتاح الاقتصادي). مليون دينار عراقي

السنوات	معدل التغير السنوي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار	معدل التغير السنوي	النفقات العامة	معدل التغير السنوي%	الاستيرادات العامة	معدل التغير السنوي%	البطالة	معدل التغير السنوي	الواردات العامة	معدل التغير السنوي %	درجة الانفتاح الاقت

صادي %			نوي %						نوي %	الثابتة	نوي للتضخم	
0.02	--	8491.1	--	12.4	--	4154.2	--	14179	--	78617888.1	--	1990
0.006	(50.20)	4228	16.9	14.5	(74.4)	1061.6	23.40	17497	(64.0)	28265405.2	186.5	1991
0.006	19.37	5047	1.3	14.7	45.1	1541.0	87.94	32883	32.5	37477725.8	83.7	1992
0.004	78.26	8997	(7.4)	13.6	(2.0)	1509.0	109.69	68954	30.2	48829665	207.6	1993
0.003	185.19	25659	(1.4)	13.4	(29.6)	1061.6	189.24	199442	3.8	50711820.3	492.2	1994
0.003	316.95	106986	8.2	14.5	(1.4)	1046.0	246.36	960784	2.1	51786921.8	351.4	1995
0.031	66.38	178013	(4.1)	13.9	10.1	1152.4	21.46	542542	(85.4)	7549427.4	(15.4)	1996
22.92	130.62	410537	10.7	15.4	554.4	6390612.4	11.66	605802	823.3	69704838.9	23.0	1997
24.09	26.76	520430	12.9	17.4	45.6	93069000.0	51.95	920501	34.8	94001921	14.8	1998
43.13	38.16	719065	14.3	20.2	124.7	20912665.6	12.28	1033552	17.5	11052589	12.6	1999
56.10	57.57	1133034	10.8	22.4	19.1	24922476.0	45.0	1498700	1.5	112208511.5	4.9	2000
45.90	13.84	1289946	9.8	24.6	1.9	25411295.7	38.10	2069737	1.7	114128642	(99.9)	2001
46.83	43.77	1854565	8.5	26.7	(20.5)	20179996.9	55.91	3226927	(8.0)	10491973	19.4	2002
68.97	15.73	2146346	5.2	28.1	12.6	22734254.4	(38.56)	1982548	(36.7)	66335848	33.4	2003
62.89	1436.69	32982739	(4.6)	26.8	49.7	34050969.0	1520.01	32117491	53.4	101788449	26.8	2004
82.19	22.80	40502890	(33.2)	17.9	32.5	45145710.0	(17.88)	26375175	1.7	103568449	37.0	2005
87.38	21.11	49055545	(2.2)	17.5	3.6	36914707.8	47.13	38806669	5.6	109368369	53.1	2006
74.12	11.30	54599451	(33.1)	11.7	14.8	31422753.0	0.58	39031232	1.9	111455813	30.8	2007
106.29	46.98	80252182	31.6	15.4	53.5	48249768.6	52.19	59403375	7.4	119802041	12.7	2008
82.4	(31.20)	55209353	(3.2)	14.9	6.3	51326145.0	(11.51)	52567025	4.0	124659542	8.3	2009
89.7	27.11	70718223	(14.0)	12.8	7.6	55232658.0	33.72	70134201	6.4	132731012	2.5	2010
109.9	55.04	108807392	(14.0)	11.0	9.2	60316552.0	12.30	78757666	7.5	142696722	5.6	2011
116.2	10.11	119817224	8.1	11.9	22.6	73980251.4	33.50	105139576	12.8	161066280	6.1	2012
106.4	(4.98)	113840076	1.6	12.1	2.6	75910914.2	13.30	119127556	7.5	173273046	1.9	2013
102.7	(7.42)	105386623	(12.3)	10.6	5.3	80008548.8	(5.82)	112192125	3.2	178951406.9	2.2	2014
73.8	(31.16)	72546354	23.5	13.1	(14.6)	68289455.7	(37.25)	70397515	2.6	183616252.1	1.4	2015
51.4	(26.37)	53413446	(17.5)	10.8	(23.6)	52145112.0	(4.73)	67067437	13.7	208932109.7	0.06	2016
65.9	44.94	77422173	20.3	13.0	9.9	57333501.0	12.56	75490115	(3.7)	201059363.1	0.2	2017
78.3	37.6	10656	(0.	12.	17.2	672274	7.13	808731	0.8	202776	0.4	2018

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

	4	9734	7)	9		32.0		88.8		268.9		
89.9	0.94	10756 6995	(0, 7)	12. 8	27.0	854379 15.0	38.1 4	111723 523.0	4.4	211789 774.7	6.1	2019
66.6	(41.2 5)	63199 689	7.0	13. 7	(24.6)	643847 13.6	(31.9 0)	760824 42.9	(11 .1)	188112 265.8	8.2	2020
56.8	83.8 2		1.3		27.5	360402 13.8	82.3 9	117119 785.2	28. 1		2.8	متوسط معدل التغير

- **تم الاعتماد على بيانات جداول المبحث الأول الفصل الثاني**
- **الأرقام بين الاقواس تعني قيم سالبة**

يتضح من بينات الجدول (3) ان معدلات التضخم كانت مرتفعة خلال المدة (1990-1995) مما يعني بان التضخم أخذ شكل تضخم جامح وشكل صدمة مناوئة إذ كان معدل التغير السنوي للتضخم (186.5) لعام 1991 مما أدى إلى خفض الناتج إلى (28265405.2) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (64.0-%) بعد أن كان الناتج (78617888.1) مليون دينار لعام 1990. اما النفقات العامة فقد ارتفعت إلى (17497) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (23.40%)لعام 1991 مما يدل بأن ارتفاع التضخم أدى الى زيادة النفقات لانخفاض القيمة الشرائية لوحدة النقد وزيادة الإصدار النقدي للعملة بدون غطاء، أما فيما يخص الاستيرادات فقد انخفضت إلى (1061.6) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (74.4%-) لنفس العام. مما يدل بأن التضخم أثر بشكل كبير على استيرادات العراق لانخفاض وحدة النقد، وقد أثر على الواردات إذ انخفضت إلى (4228) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (50.20-%)لنفس العام مما يعني وجود علاقة عكسية بين ارتفاع التضخم والواردات. اما معدل البطالة فقد ارتفع إلى (14.5%) وبمعدل تغير بلغ (16.9%) مما يعني عدم تأثر القوى العاملة بالصدمة المناوئة التي سببها التضخم في حين انخفض الانفتاح الاقتصادي إلى (0.006%) للعام نفسه. وفي عام (1995) انخفض معدل التغير السنوي لتضخم إلى (351.4%) بعد أن كان (492.6%) لعام (1994). وادى هذا الانخفاض إلى زيادة الناتج بمعدل تغير سنوي بلغ (2.1%) لعام (1995) وكذلك زيادة النفقات بمعدل تغير بلغ (246.36%) لنفس العام، وانخفض معدل التغير السنوي للاستيرادات الى قيمة سالبة بلغت (1.4-%) في حين ارتفعت معدلات البطالة بمعدل تغير بلغ (8.2%) ما يدل على انخفاض التضخم لعام (1995) أدى إلى زيادة معدلات البطالة مما يتضح لنا بأن تأثيره كان عكسيا، أما الواردات فقد ارتفع معدل تغيرها إلى (316.95%) لعام (1995) مما يعني أن انخفاض التضخم أدى إلى زيادة الواردات علماً بأن الحكومة مارست الإصدار النقدي منذ عام (1991) وفيما يخص الانفتاح الاقتصادي إذ بلغ درجة منخفضة، بلغت (0.003%) مما يؤشر بأن التضخم الجامح خلال هذه المدة أثر بشكل كبير على الانفتاح الاقتصادي. وفي عام (1996)سمح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء مما أدى إلى زيادة عائدات النفط، وشراء كميات من السلع والخدمات الأساسية وحدث تدهور في سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي وعمدت الحكومة على تمويل برنامجها التنموي من خلال العائدات التي حصلت عليها. مما أدى إلى خفض معدل التضخم إلى (15.4-%) وأدى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل التغير السنوي للناتج (85.5-%) لنفس العام. هذا الانخفاض كان مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وكان سببه الإصدار النقدي الجديد. أما النفقات العامة فقد انخفض معدل تغيرها إلى قيمة سالبة بلغت (21.46%) مما يعني أن انخفاض التضخم لم يؤدي إلى زيادة الانفاق بسبب الإصدار النقدي. وقد ارتفع معدل تغير الاستيرادات إلى (10.1%)بسبب السماح للعراق باستيراد السلع الضرورية بموجب مذكرة التفاهم. أما البطالة فقد انخفضت إلى (13.9%) لنفس العام مقارنة بعام (1995) أما

الواردات فقد ارتفع معدل تغيرها إلى (66.38%) بسبب زيادة عائدات النفط، وتنشيط القطاع الزراعي وحث الفلاحين على استغلال الأراضي الزراعية. وفيما يخص الانفتاح الاقتصادي فقد ارتفع إلى (0.031) لعام (1996) ما يعني حدوث توسع بسيط سببه مذكرة التفاهم. أما المدة (1997-2000) فقد كان معدل التضخم متذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ انخفض إلى (4.9%) لعام (2000) وأدى إلى زيادة معدلات التغير في الناتج إلى (1.5%) وزيادة النفقات وبمعدل تغير بلغ (45.0%) والاستيرادات إلى (19.1%)والبطالة إلى (22.4%) والواردات (57.57%) والانفتاح الاقتصادي إلى (56.10%) لنفس العام، مما يعني انخفاض التضخم أحدث صدمة مواتيه أثر بشكل إيجابي على متغيرات البحث.

وفي عام (2001) حدثت صدمة مناوئة كان سببها انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى قيمة سالبة بلغت (99.9-%) انعكس في ارتفاع معدل التغير للناتج إلى (1.7%) وزيادة معدل التغير في النفقات إلى (38.10%) وزيادة معدل البطالة إلى (24.6%) وزيادة الواردات (13.84%) بينما انخفض الانفتاح الاقتصادي إلى (45.90%) لنفس العام بعد أن كان (56.10%) لعام (2000) مما يعني ان انخفاض التضخم بسبب انخفاض أسعار النفط لم يؤثر على متغيرات البحث باستثناء البطالة بسبب الإصدار النقدي الجديد وتوقف مشاريع القطاع العام وبيعها إلى القطاع الخاص وتوسع مساحة القطاع الخاص على حساب القطاع العام أما الأعوام (2002-2008) فقد حصل فيها تذبذب في معدلات تغير التضخم ارتفاعا أو انخفاضاً انعكس تأثيره على متغيرات البحث.
وفي عام (2009) حدثت صدمة مناوئة (صدمة الرهن العقاري) في أمريكا أثرت على أسعار النفط العالمية والتي تأثر بها الاقتصاد العراقي وأدت إلى انخفاض معدل التضخم إلى (8.3%) بينما كان (12.7%)لعام 2008 هذا الانخفاض أدى الى زيادة معدل التغير للناتج إلى (4.0%) بسبب الدعم المقدم من قبل بعض الدول بينما انخفض معدل التغير للنفقات العامة إلى قيمة سالبة بلغت (-11.51%) بسبب الازمة. أما معدل التغير لاستيرادات فقد ارتفع إلى (6.3%)بسبب زيادة حاجة البلد إلى المستوردات الأجنبية من السلع والخدمات لتوقف المشاريع الصناعة في العراق. بينما انخفضت البطالة إلى (14.9%) لعام (2009) في حين كانت (15.4%) لعام (2008) وأن سبب انخفاض البطالة هو لانخفاض التضخم، في حين انخفضت الواردات إلى قيمة سالبة بلغت (31.20-%) وانخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (82.4%)بعد أن كانت (106.29%) لعام (2008).
وفي الأعوام (2010-2016) حدث تذبذب في معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض إذ حدثت صدمتين مزدوجة الأولى مواتية لارتفاع أسعار النفط لعامي (2013-2014) والثانية مناوئة بسبب احتلال داعش لبعض المحافظات الغربية خلال الأعوام (2014-2017) مما أدى الى توقف عدد كبير من المشاريع الاقتصادية في هذه المحافظات وغلق الحدود مع دول الجوار باستثناء أيران وقد انعكس تاثير هذه الصدمات إيجابا وسلباً تبعاً لنوع الصدمة. وفي الأعوام (2018-2019) حدث انخفاض في معدلات التغير السنوي للتضخم انعكس تأثيرها على متغيرات البحث، إذ بلغ معدل التغير السنوي للتضخم (6.1%) لعام (2019) بسبب انتهاء احتلال داعش للمحافظات الغربية وزيادة أسعار النفط والتي سببت صدمة مواتية، إذ بلغ معدل التغير السنوي للناتج (4.4%) وزيادة معدل تغير النفقات (38.14%) وزيادة معدل التغير للاستيرادات إلى (27.0%) وانخفاض البطالة إلى (12.8%) لنفس العام وزيادة معدل التغير للواردات إلى (0.94%) وارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي إلى (78.3%) لنفس العام وحدوث استقرار امني وفتح المنافذ الحدودية مع العالم الخارجي. وفي عام (2020) حدثت صدمة مناوئة (جائحة كورونا) وما رافقها من توقف عدد كبير من المشاريع الاقتصادية وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية وتأثر العراق بها، إذ بلغ معدل التغير السنوي للتضخم (8.2%) ثم انخفض معدل التغير للناتج إلى قيمة سالبة بلغت (11.1-%) وكذلك انخفاض معدل التغير للنفقات إلى قيمة سالبة بلغت (31.90-%) وانخفاض معدل الاستيرادات إلى قيمة سالبة سالب (24.6-%) في حين أرتفع معدل البطالة إلى (13.7%) لنفس العام وانخفض معدل

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

تغير الواردات إلى قيمة سالبة بلغت (41.25-%) وانخفاض الانفتاح الاقتصادي إلى (66.6%). وقد بلغ متوسط معدل التغير للتضخم خلال مدة البحث إلى (2.8%)ويتضح من التحليل السابق بأن التضخم له تأثير على متغيرات البحث، وانه يتأثر بالصدمات الخارجية المواتية والمناوئة مما ينعكس تأثيره على بعض متغيرات البحث.

ثالثاً: الصدمات الخارجية واشكالية التنمية الاقتصادية والحلول المقترحة لمعالجتها في العراق للمدة 1990-2020

بعد تحديد الصدمات الخارجية وتحليلها والتي عانى منها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وانعكاس هذه الصدمات على التنمية الاقتصادية لابد وأن نكون مدركين بوجود إشكاليات أخرى تضاف إلى إشكاليات الصدمات الخارجية والتي لها تأثير على النشاط الاقتصادي للبلد إذ شهد البلد حروب أدت إلى انهيار مرتكزات التنمية الاقتصادية ثم تلاها عقوبات اقتصادية فرضت على العراق، وادت إلى عزلته عن محيطه الإقليمي والدولي وبعدها حدث الاحتلال عام 2003، مما زاد من أزمة الاقتصاد كون التنمية تحتاج إلى بيئة آمنة ومستقرة بالإضافة إلى توفر درجة من الوعي الثقافي إلى جانب عوامل أخرى وهناك علاقة عكسية بين وجود المحتل وإمكانية تطوير الاقتصاد ولعدم امتلاك البلد السيادة الكاملة في أتخاذ قرارات اقتصادية لخدمة النشاط الاقتصادي وتم خلق فوضى عارمة أثرت على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكانت أزمة العراق بعد 2003 تتمحور حول انهيار مؤسسات الدولة وظهور مشاكل متمثلة بالبطالة والتضخم، الديون، انهيار البنى التحتية، الفساد المالي ولأداري، أضافة عدم وجود حكم رشيد يحقق العدالة في استقلال الثروة وتوزيع الدخل على مواطنين البلد. وبعد هذه المقدمة الموجزة لابد من تحديد إشكاليات التنمية في الاقتصاد العراقي والتي ظهرت ملازمة للصدمات الخارجية.

1. إشكاليات موروثة

تتمثل بمجموعة من الإشكاليات والخصائص الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعيا معتمدا على النفط ومن أهم الإشكاليات هي:

أ. **اختلالات هيكلية**: تتمثل بهيمنة القطاع النفطي على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وفي المتغيرات الكلية الأخرى على حساب التخلف لبقية القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة، الصناعة التحويلية، وقد تفاقمت هذه الاشكاليات في سبعينات القرن الماضي بعد تأميم النفط والزيادة الهائلة التي حصلت في إيراداته والافراط في استغلال النفط بعيداً عن التفكير بالأجيال اللاحقة دون السعي بتوظيف هذهِ الإيرادات ثم ازدياد الامر سوء بعد عام 1995 إذ استغلت هذه الإيرادات لخدمة الجانب العسكري والتوسع في القطاعات الهامشية والتي أدت إلى عرقلة النشاط الاقتصادي. ثم حدثت زيادة في الانفاق الحكومي وسوء استخدام توزيع الإيرادات النفطية والتي أدت إلى حصول تضخم ركودي. خلال هذه المدة وتعرض العراق إلى أزمة بنيوية حادة بعد الحرب المدمرة في عام 1991 التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية واستمرت تلك الازمة حتى الاحتلال عام 2003 ثم أزداد الامر سوءً بعد التدمير الشامل وسوء الإدارة والمحسوبية وعدم الاختيار الجيد للعناصر القيادية للدولة **(حسن، 64:2008).**

ب. عدم الاستقرار السياسي: عانى الاقتصاد العراقي من سلسلة صدمات عنيفة تمثلت بالانقلابات المتعاقبة الامر الذي ساعد على تعثر التنمية الاقتصادية وعدم تحقيق الاستقرار والاقتصادي وعلى الرغم من عملية التغير التي حدثت عام 2003 والتي كانت مدخلا لزيادة الصراع السياسي على السلطة، وتمكين الطائفة والمكون والقومية، وليس على اسس مدنية في اختيار الاصلح لخدمة البلد. **(الربيعي،2008: 2).**

ت. ربط الاستثمار بزيادة إيرادات النفط: اكدت جميع الحكومات السابقة والحالية على تحقيق انفاق استثماري مرتبط بالعوائد النفطية، والموازنة العامة. وكانت الموازنة تقشفية خالية من الجوانب الاستثمارية لغرض سد العجز والتوسع في الانفاق التشغيلي **(صيوان،2009، 114)**.

ث. فشل السياسات الاقتصادية: وتتمثل في سوء استغلال عوائد النفط، وشيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة وبالتالي ضعف التنوع الاقتصادي مما عمق من مظاهر التشوه في الهيكل الاقتصادي للبلد نتيجة هيمنة القطاع النفطي وتراجع قطاعات الاقتصاد الأخرى. في مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي والكهرباء وتنامي القطاعات الطفيلية. فضلاً عن مشاكل سعر الصرف وتشوه نظام الضرائب وأسعار الفائدة وعدم حدوث تنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتشوهات توزيع الدخل **(الجنابي، 2016، 108)**.

ج. البطالة والفقر: البطالة مشكلة تلازم التنمية البشرية والتي تعاني منها مختلف المجتمعات وفي العراق أصبحت حالة لم يستطع البلد معالجتها سبب السياسات الاقتصادية غير الناجحة.

ح. الديون: تعتبر الديون العراقية مشكلة كبرى تعيق عملية النمو الاقتصادي وهناك ارتفاع في الدين الداخلي والخارجي، واقساط خدمة الدين والتي بلغت 4.75 مليار دينار عام 2015. **(الكعبي، 2019: 89)**

2. إشكاليات حالية

أ. غياب الحكم الرشيد: يرتكز الحكم الصالح على مبدئين هما (المساواة) و (المساءلة) وتعني المساواة لا فرق بين الفقراء والاغنياء. وسكان الريف والمدينة، والمشاركة في إدارة الحكم، والانصاف والتسامح. أما المساءلة: أن الشخص الذي يتم اختياره يكون خاضعا للمساءلة من قبل الشعب، ويعد غياب الحكم الرشيد معوقاً اساسياً من معوقات التنمية في الوطن العربي والعراق خاصة **(المشاوي،2004، 23)**.

ب. الاشكالية الأمنية: ظهرت هذا الإشكالية بعد انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع النظام القانوني وتحول العراق إلى دولة محتلة في عام 2003. وما رافق الاحتلال من مشاكل في أدارة المؤسسات وفشل حماية الحدود العراقية مع دول الجوار **(الربيعي،2010 ، بلا صفحة)**.

ت. الفقر: أدت البطالة واستمرار التحدي الأمني، وركود النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع في معدلات الفقر وعدم تحسن دخول الافراد. وتعد ظاهرة الفقر معضلة أساسية في مواصلة عملية التنمية الاقتصادية بعد أن وصلت نسبة الفقر إلى أكثر من (20%) عام (2015). وسبب تفاقم هذه النسبة هو زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الاعالة وزيادة عرض القوى العاملة وارتفاع البطالة وارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي خفضت دخول الافراد وزيادة حالة الفقر**(كاتزمان،2008 :11)**.

ث. الفساد المالي والإداري: ساهم الفساد في تعطيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد انتشرت هذه الظاهرة بعد عام (2003) بسبب انهيار مؤسسات الدولة الإدارية والقانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال والانفتاح وتدفق الأموال الى الخارج ودخول شركات اجنبية في تنفيذ مشاريع الاعمار وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار **(صيوان، 2009، :54)**.

ج. إشكالية التحول نحو اقتصاد السوق: اتضح بأن هيمنة مؤسسات القطاع العام ومركزية التخطيط الاقتصادي والمركزية في اتخاذ القرارات لم تتمكن من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة ولهذا فان العراق بحاجة إلى دور نشط للقطاع الخاص المحلي والاجنبي رغم أهمية الدور الحكومي وبقائه في قطاعات مهمة والتي أبرزها **(الفريجي، 19:2005)**.

- صعوبة التخلي من موارد النفط والغاز الان وفي المستقبل.

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

- صعوبة التخلي عن بعض الحوافز الصناعية المقدمة لمصانع القطاع العام التي تقدم على شكل قروض ميسرة.
- صعوبة التخلي عن دعم القطاع الزراعي ومستقبل هذا القطاع يعتمد على الجهد الحكومي.
- صعوبة التخلي عن دعم قطاع الكهرباء لحاجته إلى استثمارات ضخمة.

3. **إشكالية الدولة الرخوة:** وتتمثل في ضعف إدارة الدولة وعدم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب وظهور المحاصصة وتغلب الاعتبارات الطائفية على حساب التخصص والكفاءة والنزاهة وبالتالي حرمان القيادات الكفؤة من استلام زمام الأمور في البلد ومبدأ تصدير القوانين وعدم تطبيقها وتغلب المصلحة الخاصة على العامة **(الدوري،40:2005).**

رابعاً: الحلول المقترحة لأحداث التنمية في الاقتصاد العراقي

1- مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية أن العمل على تطوير القطاع الخاص وزيادة كفائته يجب أن تبدأ من منظومة التشريع الخاص بالاستثمار وتسهيل إجراءاته. لكي يأخذ هذا القطاع دوره في المساهمة وفي التنوع الاقتصادي. وتوفير مناخ ملائم لتعظيم أداء القطاعات الاقتصادية وبمعاونة القطاع العام، وهذا يتطلب اصلاح الجهاز المصرفي والمالي من أجل تسهيل عملية التمويل وتقديم خدمات في مجالات الاعتمادات المستندية، وانشاء صندوق وطني يتم تمويله من قبل الدولة والمجتمع لدعم الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص لضمان الاستثمار**(صالح،133:2013).** ومحاربة حالة اغراق السوق بالسلع المستوردة وعدم استيراد البضائع التي تنافس المنتج المحلي.

2- العمل على التحول الفكري من اقتصاد السوق إلى اقتصاد السوق الاجتماعي:

يعد هذا التحول ضرورياً لتقييد الليبرالية ومخرجات الانفتاح والحرية الاقتصادية وهو ما يعطي للدور الاجتماعي أهمية في تخفيف هذه الاثار التي يتركها اقتصاد السوق على المجتمع ويجب أن يلازم اقتصاد السوق الاجتماعي تدخل الدولة في توجيه الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الضرورية وتقليل الفارق الطبقي بين افراد المجتمع وتحقيق استقرار اجتماعي لذ فأن فكرة السوق الاجتماعي تقوم على التفاعل بين الأسواق من خلال حركتها وتوجيهات الدولة لها لخدمة المجتمع. بمعنى أن تكون الدولة دولة رفاه اجتماعي تقوم على التوازن المتجدد بين نظام السوق ورفاهية الاجتماعية وتنمية القوى البشرية وتحقيق تنمية اجتماعية **(العنبكي، 2008: 6).** كون اقتصاد السوق الاجتماعي اقتصاد مختلط يعمل على الجمع بين الدولة والقطاع الخاص، وهجين بين السوق والمجتمع ويأخذ كل معوقات السوق والتنمية الاجتماعية الا ان آلية التطبيق تختلف من دولة لأخرى، ويجب أن يجمع بين آلية السوق القائمة على منهج واهداف التنمية البشرية والرقابة الاجتماعية.

3- التنويع الاقتصادي للعراق: ويعني تنوع مصادر الدخل بدل من الاعتماد على مصدر واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً عن القطاعات الاقتصادية التقليدية مما له من دور في تطوير التنمية الاقتصادية ولكون الاقتصاد العراقي معتمدا على النفط في تكوين الناتج من خلال مسيرة التنمية علماً بان العراق يمتلك ثروات وموارد لم يتم استخدامها بالشكل السليم لذا يجب التركيز على تنويع مصادر الدخل **(السعدي،2018 : 22).**

4- الحكم الرشيد: يعد العمل المؤسساتي والمتضمن المساحات المحددة الثلاثية الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع، ويعد الحكم الصالح من أهم مؤشرات التحول صوب اقتصاد السوق والتوجه نحو المساءلة والمحاسبة ويوفر الحكم الرشيد وسائل تمكن رجال الاعمال من المشاركة بفاعلية لأعداد سياسات عامة متعلقة بيئة القطاع الخاص والتي تضمن المشاركة بها بالتساوي من خلال إيجاد نظام يحكم العلاقات بينها **(رزاق، 2005: 13).**

5- **أنشاء صندوق ادخاري مركزي** يتم فيه استحصال موارده من الدولة من خلال تقليص الانفاق ووضع نسبة معينة من الاستقطاع على مؤسساتها المنتجة وكذلك وضع نسبة معينة على رواتب موظفي الدولة وتحدد فيها سنوات الاستقطاع ويتم توجيه هذه الاموال في مشاريع مهمة يحتاجها البلد وفي قناعة الباحث أن هذه الخطوة لها تأثير كبير في الأمد القصير وتم تحديدها بثلاث سنوات وستؤدي الى انخفاض الطلب والإنتاج والتضخم وبعد هذه المدة سوف نرى تقدم النشاط الاقتصادي في المشاريع التي تم تحديدها وستؤدي إلى زيادة الإنتاج والطلب والدخول والتضخم، وحصول تقدم في النشاط الاقتصادي وفي المشاريع التي تم تحديدها ويجب أن يلازم هذه الفكرة وعي ادخاري كبير للمواطنين من خلال البرامج التي يتم تحديدها من قبل الدولة فضلا عن وسائل الاعلام.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. من خلال تحليل صدمة أسعار النفط، الصادرات والتضخم اتضح بأن الناتج المحلي الإجمالي يساير الدور الاقتصادي ويتأثر بالصدمات إيجابا او سلبا بحسب نوع الصدمة ويعد من القنوات الناقلة للصدمة الخارجية وان صدمة أسعار النفط كانت أكثر الصدمات تأثيرا على الناتج بينما تتأثر النفقات العامة البطالة والانفتاح الاقتصادي بشكل مغاير للدورة الاقتصادية ويعدان من القنوات الناقلة للصدمة الخارجية، وقد أدت الاختلالات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج، وهذا يتلاءم مع فرضية البحث.

2. بين البحث بان الصادرات العامة في العراق بلغ متوسط معدل التغير السنوي لها (5220.1%) ونموها المركب (18%) خلال مدة البحث، وان نسبة مساهمة الصادرات النفطية والعامة بلغ (10.7%) وبنمو مركب بلغ (8%) وان الاستيرادات زادت بشكل طردي مع زيادة الصادرات وهذا ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي في البلد وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستيرادات (27.5%) وبنمو مركب بلغ (16%).

3. اتضح من خلال التحليل بارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 تمثلت بحالتين أحدهما إيجابية أدت إلى ارتفاع الصادرات والاستيرادات لسد الاحتياجات الأساسية من أسواق العالم بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق قبل عام 2003، وتوقف القطاعات الإنتاجية والصناعات عن انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها البلد. اما الجانب السلبي تمثل في اعتماد العراق على الصادرات النفطية بشكل كبير جداً دون العمل على تصدير مواد أخرى مما أدى إلى تعميق أحادية الاقتصاد العراقي. فضلا عن استيراد السلع الضرورية والغير الضرورية مما اثر على نشاط القطاع الخاص وعدم قدرته على منافسة السلع الأجنبية وشكل الفساد المالي والإداري جانبا مهماً ولهذا فان ارتفاع درجة الانكشاف كانت مصدر العديد من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وكان متوسط معدل النمو السنوي للانفتاح الاقتصادي بلغ (56.8%) خلال مدة البحث، وبلغت اعلى نسبة انفتاح (116.2%) عام 2012.

4. من خلال بيانات البحث للتضخم اتضح بأن اعلى تضخم حدث خلال مدة البحث إذ بلغ (493.2%) عام 1994م وبمعدل نمو متوسط خلال مدة البحث بلغ (2.8%) وقد أدت ارتفاعات معدلات التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بسبب الإصدار النقدي الجديد الذي اضطرت الحكومة للقيام به بسبب الحصار الاقتصادي الظالم على البلد، وقد انخفضت نسبة التضخم بعد عام 2003 بسبب استقلالية البنك المركزي وفتح نافذة المزاد العلني للعملات الأجنبية والتحول من سياسية سعر الصرف الثابت إلى سياسة سعر الصرف المرن وقد وصل اعلى ارتفاع للتضخم عام 2006م إذ بلغ (53.1%) بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والاعتماد على الاستيراد الخارجي.

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

5.تبين من خلال بيانات البحث بان اعلى نسبة للبطالة بلغت (28.1%) عام 2003 بسبب الاحتلال وما سببه من تدمير كامل لمنشئات البلد وحل مؤسساته وحل الأجهزة الأمنية مما فاقم من البطالة وكان للصدمات تأثير كبير على البطالة إذ حدثت صدمة مناوئة وبلغ معدل التغير السنوي للبطالة (1.3%) خلال مدة البحث واظهرت بيانات الجدول وجود علاقة عكسية بين الصدمات الخارجية ومعدلات البطالة.

ثانيا: التوصيات

1.يجب على الحكومة أن تتبنى سياسات إصلاحية لتحقق ترابطاً امامياً وخلفياً بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وتوسيع القاعدة الإنتاجية للحد من اثار الصدمات الخارجية على الناتج وبقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

2.العمل على تنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط لتقليل ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط وجعل هيكل الإنتاج أكثر استقرارا اتجاه تقلبات أسعار النفط والصدمات في قطعات الاقتصاد الأخرى.

3.وضع ضوابط للانفتاح على العالم الخارجي بما يتلاءم واحتياجات البلد الضرورية من خلال دعم الصادرات غير النفطية والصناعات البتروكيماوية وتقديم الإعفاءات الضريبية للاستيرادات الضرورية التي تدعم قطاعات الاقتصاد الوطني وفرض ضريبة عالية على السلع غير الضرورية والمنافسة للمنتوج المحلي.

4.خلق تناسق بين السياستين المالية والنقدية لمواجهة الصدمات الخارجية من خلال استثمار الصدمات المواتية واحداث صدمة معاكسة لصدمة أسعار النفط في كلا من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام والانفتاح الاقتصادي وتقليل اثار التضخم.

5.انشاء صندوق استثماري يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني من خلال استثمار الفوائض المتحققة في البلد لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات العامة.

المصادر:

1. الافندي، محمد احمد (2014) **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسات**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
2. **البكري ، كامل (1998)، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية.**
3. تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2009.
4. الجري، مهدي سهر، وحسين خضير عباس (2020) **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصادات النامية**، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الجنابي ، حامد رحيم، (2016) **معوقات التنمية الاقتصادية في العراقي بعد عام (2003)** بحث تحليلي مقارن في ضوء معطيات التجربة الماليزية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد كلية الآداب والاقتصاد قسم الاقتصاد.
6. حسن محمد عبد صالح، وعماد صالح، (2008) الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بعد عام (2003) بحث منشور مركز الدراسات القانونية جامعة النهرين.
7. حلاوة، جمال وعلي صالح (2009) **مدخل الى علم التنمية**، الطبعة الاولى، دار الشروق والتوزيع، الأردن.
8. الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، **أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).

9. الحمداني، محمد نوري (2022)، **تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).
10. الدوري معتز، (2005) **هل يشهد قطاع السياحة العراقي انتعاشا حقيقيا**، نشرة مال واعمال كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية العدد (1).
11. الربيعي، فلاح خلف (2008) **مشكلة الإدارة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق**، مجلة الحوار المتمدن، تونس تقرير العدد (2210).
12. الربيعي، فلاح خلف، (2010) **تحديات عملية الانتقال الاقتصادي العراقي**، جريدة المدى، بغداد.
13. رزاق كمال، (2005) **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح**، مجلة علوم إنسانية، العدد 25 على موقع شبكة الانترنت www.ulumisanin.net
14. سالم، عبد الهادي، (2012)، **نحو استراتيجية فعاله للتنمية الاقتصادية في العراق**، مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية (المجلد 4 العدد 9) العراق.
15. السعدي، صبري زاير، (2018) **المشروع الاقتصادي الوطني في العراق (مقارنة في ... صندوق النقد الدولي)** المستقبل العربي آذار / مارس.
16. سلام، عماد صالح (2002) **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر**، الطبعة الثانية، جعفر العصامي للطباعة الفنية، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، العراق.
17. الشمري، هاشم مرزوق واخرون (2020)، أثر صدمة عرض النقد في النمو الاقتصادي في كوريا مجله الإدارة والاقتصاد (مجلد 5 العدد 20) جامعه كربلاء العراق.
18. صالح مظهر محمد (2013) الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انقلاب السوق (رؤية المشهد الاقتصادي العراقي الراهن) بغداد.
19. الصبيحي، علي نبع (2021) **قياس وتحليل مصادر التضخم وانعكاسها على مستقبل الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2018)** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد.
20. صيوان هيثم كريم،(2009) أزمة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الملامح والافاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية العدد (15) كلية العلوم السياسية جامعة النهرين
21. العادلي، عادل مجيد عيدان (2010) **تنميه التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية تجارب لدول مختاره**، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كليه الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد، العراق.
22. عبد المجيد، قدري علي (2008) **اتصالات الازمه واداره الازمات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
23. عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، **الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
24. العبيدي، اسراء سعيد صالح، (2016) قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990 – 2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
25. عجميه، محمد عبد العزيز (1996) **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، كليه التجارة، جامعه الإسكندرية، مصر.

Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.3

26. العنبكي، عبد الحسين، (2008) الإصلاح الاقتصادي العراقي ، تنظير الجدوى لانتقال نحو اقتصاد السوق للدراسات ، مطبعة دار الضوابط.

27. العيثاوي، مصطفى اسماعيل جاسم (2020) **قياس وتحليل الصدمات الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمده 1990-2017**، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعه الفلوجة، كليه الإدارة والاقتصاد.

28. العيساوي، احمد خلف عوده (2021) **قياس وتحليل أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمده (1996-2019)** رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعه الفلوجة، كليه الإدارة والاقتصاد.

29. الغريري، صفاء سالم خلف (2022) **تحليل وقياس أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمده (2004-2020)**، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعة الفلوجة، كليه الإدارة والاقتصاد.

30. الفريجي حيدر، (2005) الجوانب الاقتصادية في مشروعية فدرالية الجنوب، مجلة معا للأبحاث العدد (8) مركز العراق للأبحاث.

31. القريشي، علي حاتم (2017) **اقتصاديات التنمية**، الطبعة الاولى، مطبعه حوض الفرات، النجف الاشرف، العراق.

32. قزاتي، اسماء (2013) **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعه العربي بن مهيدي - ام البواقي، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

33. كاتزمان كنت (2008) قياس الامن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، الطبعة الأولى.

34. كاظم ايمان عبد الرحيم (2016) أثر **الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختاره**، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعه كربلاء، كليه الإدارة والاقتصاد.

35. كطافه، علاء عبد (2020) **الصدمات النفطية واثرها على اقتصادات الدول الريعية - دراسة تحليليه مقارنه، العراق، الجزائر، ايران**، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق.

36. الكعبي، مليحه جبار عبد (2019) **الدور الاقتصادي للدولة واشكاليه التنمية الاقتصادية في العراق**، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، جامعه القادسية، كليه الإدارة والاقتصاد، العراق.

37. المشاوي (2004) التنمية وحقوق الانسان بين الفشل المؤسساتي والوعي الاجتماعي، مجلة كلية والاقتصاد، مجلد (76) .

38. المعموري، عبد علي كاظم (2012)، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - الاردن، عمان، شارع العرب.

39. نجيب، نعمه الله ابراهيم (2010) **اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي**، مؤسسه شباب الجامعة الإسكندرية.

40. الوائلي، خضير عباس (2012) **أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمده 1980-2001**، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعه كربلاء، كليه الإدارة والاقتصاد، العراق.

41. اليوشع، احمد هاشم، (1997)، **الدورة الاقتصادية في البحرين ودور سياسات الاستقرار المالية، معالجه باستخدام طرق السلاسل الزمنية**، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلد 22، العدد 87) الكويت.

42. Akpan, Nkereuwem I. (2018) The Impact of External Shocks on Nigeria's GDP Performance within the Context of the Global Financial Crisis, PhD Thesis, University of Bradford, URI http://hdl.handle.net/10454/17454.

43. Cebeci, (2010) Supply-Side Shocks and Its Macroeconomic Effects in The Globalization Process. Doctor's thesis, social sciences institute, Istanbul university, turkey.

44. Gormezoz Goktan (2007) experience in Turkish economy fluctuations on employment effect and negative effect, master thesis, the ministry of labor and social security, turkey.

45. Robert H. Frank, Ben Bernanke, Louis Dorrance Johnston (2011) Principles of Microeconomics, Second Edition, Mc Graw Hill, New, Second Edition, Mc Graw Hill, New York, USA.

46. Ragan, Christopher T.S. (2017) Macroeconomics, Sixteenth Canadian Edition, 15th Canadian edition, Pearson Canada Inc. Toronto Canada.

47. M. Gurtler, The Effect of the Covid-19 Shock on Trade: Exploring the Role of Global Value Chains, University College Groningen, Bachelor Thesis, Groningen, 04.06.2020.